الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٣٢**

الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/504)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. ومواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وهي مسجلة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة. وأود أيضا أن أذكر الوفود أيضا بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤، فإن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنتبع في البت نفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة“، بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥/٦٨).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البندان ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/68/L.4)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه في إطار البندين ١٤ و ١١٨، من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٦٨ في جلستها العامة ٢ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونود تذكير الأعضاء أن المناقشة بشأن البندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال ستعقد بصورة مشتركة مع البند ١٢٥ من جدول الأعمال، المعنون ”إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات“، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود الآن أن أدلي ببيان.

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض لاعتمادها الوثيقة الختامية التي أقرها رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود في مناسبة الأسبوع الماضي الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. في البداية أود التأكيد على أن هذه الوثيقة الختامية، تعد، أولا وقبل كل شيء، دعوة للعمل للتعجيل بالالتزام بمعالجة الفجوات وأوجه التفاوت في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستجابة إلى التحديات الهائلة التي لا تزال أمامنا على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية.

سيذكر الكثير هنا بلا شك أنني دعوت، في المناسبة الخاصة، الأمين العام إلى جمع مصفوفة من الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني المرتبطة بتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيجرى قريبا الإعلان عن النتائج النهائية، ولكن بداية جرى تعبئة عدة بلايين الدولارات، وتقدمت عشرات الدول بالإجراءات والتعهدات. وإذ لم يعد أمامنا سوى ٨٢٥ يوما، يجب علينا أن نظل متيقظين في السعي الجماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تبين الوثيقة المعروضة على الجمعية لاعتمادها معالم أولية لتحديد خطة تنمية طموحة وشاملة لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لالتزامنا الجماعي بهذا النص تحفيز إعطاء دفعة أخيرة لإحداث تغيير حقيقي ومجدي من خلال إحراز المزيد من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد ملامح خطة التنمية التي يمكن أن تؤثر على مسار التنمية المستدامة لعدة عقود قادمة.

وتطلب هذا الاتفاق شعور جميع الأطراف الجماعي بالشراكة. وأشيد إشادة خاصة بجهود المشاركين الجماعية تحت القيادة القديرة للممثلين الدائمين لأيرلندا وجنوب أفريقيا، اللذين أود الثناء عليهما اليوم لجهودهما الدؤوبة. كما أود تسليط الضوء على الإشراف القيم لأميننا العام وفريقه المتفاني لجهودهم الرامية إلى ضمان التزام منهجي بإطار التنمية المتكامل.

وأدرك تماما أن هذه الوثيقة الختامية، بالرغم من أهميتها، تمثل مجرد خطوة أولى في سلسلة من الجهود التي من شأنها أن تتطلب منا العمل بشكل جماعي بين وقتنا وعام ٢٠١٥ إذا أردنا تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتبقية وإطلاق ترتيبات تخلف تحقيق تلك الأهداف وهي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى عمق واتساع ونطاق هذين التحديين المزدوجين تضافر الجهود وعملنا الجماعي. وهذا يعني أنه ستقوم الحاجة إلى مستويات جديدة من الدعم والتعاون والشراكة من جميع أصحاب المصلحة. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع سمعنا كيف سيكون التمويل الموثوق حاسما في دفع هذه العملية ذات المسارين. ستحتاج البلدان إلى بذل كل جهد لتعبئة الموارد المحلية، ولكن في الوقت نفسه هناك دور حيوي وضرورة لقيام البلدان المانحة بالوفاء بالتزاماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك من خلال توفير موارد مالية موثوقة وحسنة التوقيت.

وخلال هذه الدورة للجمعية العامة، سيبدأ عدد من العمليات الجارية في الالتقاء على سبيل التحضير للنظر فيها، وفي نهاية المطاف، إجراء المفاوضات بشأنها في بداية الدورة التاسعة والستين. وتعالج الوثيقة الختامية هذه العمليات، وتأكد على ضرورة وضع ترتيبات وإحراز نتائج مجدية ومتوازنة واستشرافية في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وفي عملية وضع خيارات لآلية تيسر نقل التكنولوجيا. وأقف وفريقي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في هذا المسعى الجماعي بينما تحرز الجمعية تقدما في جميع تلك المجالات.

كما تؤكد الوثيقة أن التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيستفيد من المناسبات الثلاث الرفيعة المستوى والمناقشات الثلاث المواضيعية التي سأعقدها خلال الجزء الثاني من الدورة الثامنة والستين. وسأسعى وفريقي لجعلها متكاملة ومتعاضدة وذلك لتمكين إحراز المزيد من التقدم في كل مجال من المجالات ذات الأولوية التي حددتها، وتنعكس جميعها في الوثيقة الختامية.

وبينما لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، يمكننا الآن القول بأننا قد شرعنا في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما سيتطلب عملا مستداما وملتزما من كل عضو. هذه في الواقع لحظة رائعة بالنسبة لأممنا المتحدة. وأرحب باعتماد هذا القرار، وأتطلع إلى تمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى جانب جميع من في الجمعية.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/68/L.4، المعنون ”الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية“. وفيما يتعلق بمشروع القرار، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/68/L.4، المعنون ”الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية“، أود أن أسجل، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي بشأن الآثار المالية المترتبة، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرة ٢٦ من منطوق مشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في الوقت المناسب، مشاورات حكومية دولية للاتفاق على الطرائق التنظيمية لعقد القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ووفقا لأحكام الفقرة ٢٦، لم تقرر حتى الآن الجوانب التنظيمية وتاريخ عقد القمة. لذا، في حالة عدم وجود طرائق للاجتماعات ووثائق القمة، فإنه من غير الممكن في الوقت الحاضر تحديد احتياجات خدمات المؤتمر. وهكذا، حالما يتم تحديد القرارات المحددة بشأن المواعيد، والشكل والنطاق والطرائق، سيتم إبلاغ الجمعية العامة بالمسألة وفقا للمادة ١٥٣ من نظامها الداخلي.

ويجب أن يحدد تاريخ الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وفي حال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/68/L.4، يقدم الأمين العام تفاصيل بشأن الآثار المالية المترتبة، إن وجدت، وفقا للإجراءات المعمول بها لدى تحديد طرائق الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.4، المعنون ''الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية ''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.4. (القرار ٦٨/٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل فيجي، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

السيد طومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وترحب المجموعة باتخاذ القرار ٦٨/٦.

أولا أود أن أعرب عن تقدير المجموعة لكم، سيدي الرئيس، على تقديم الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى اتخاذ الجمعية العامة لها اليوم. كما أود أن أعرب عن تقدير المجموعة للميسرين المشاركين لعملية التشاور على هذه الوثيقة الختامية – الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وأيرلندا، اللذين كفلت جهودهما الدؤوبة والتزامهم الثابت وصولنا بنجاح إلى هذه المناسبة الهامة اليوم. ونود أن نؤكد على أهمية هذه الوثيقة الختامية لنا، مجموعة الـ ٧٧ والصين، وللجمعية العامة في استقاء إرادتنا الجماعية بينما نمضي قدما بثبات نحو تحقيق تطلعاتنا الإنمائية لهذه الألفية.

وبينما ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على البلدان النامية، فإن االغرض هو أن يؤدي ما ورد في الوثيقة الختامية إلى صياغة خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تنطبق على الجميع. وتكفل خارطة الطريق المبينة في الوثيقة إشراك المجتمع الدولي بأسره وانخراطه عبر عملية حكومية دولية شفافة من أجل ''صياغة خطة متينة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تستند إلى الأسس التي وضعتها الأهداف الإنمائية للألفية، وتكمل الأعمال التي لم تنجز بعد، وتتصدى للتحديات المستجدة'' (القرار ٦٨/٦، الفقرة ١٦)

وأعرب قادتنا، خلال المناسبة الخاصة، عن رأي مفاده أنه ينبغي لنا أن نستفيد من هذه الفرصة التاريخية لإعادة التأكيد على الالتزام السياسي الجماعي ومضاعفة جهودنا لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعزم صميم وروح استعجالية.

وبينما نركز اهتمامنا على الإطار الذي سيأخذنا إلى ما بعد عام ٢٠١٥، فمن الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد عزمنا على أن يظل عملنا يسترشد بالمبادئ والقيم المنصوص عليها في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، ونتائج جميع مؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة.

كما نود التأكيد مجددا على أن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة يكتسي أهمية قصوى كمبدأ توجيهي في صياغة خطة التنمية في المستقبل. ونؤكد، بوصفنا بلدا ناميا، اقتناعنا بأن خطة التنمية الجديدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار اختلاف ظروفنا الوطنية وأولويات التنمية.

وتمشيا مع الطلب الوارد في الفقرة ٢٦ من الوثيقة الختامية – أن يعقد رئيس الجمعية العامة، في الوقت المناسب، مشاورات حكومية دولية للاتفاق على الطرائق التنظيمية لعقد قمة التنمية

في عام ٢٠١٥ – أود أن أعرب عن استعداد مجموعة الـ ٧٧ والصين للعمل معكم، سيدي الرئيس، وشركائنا بغية تحقيق ذلك.

السيد دونوهيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذه الملاحظات بالنيابة عن الميسرين المشاركين لهذا الحدث الخاص. وكان لي عظيم الشرف والامتياز ولسلفي، السيدة آن أندرسن، لتعييننا ميسرين مشاركين لهذا الحدث الخاص، إلى جانب زميلي السفير مامابولو ممثل جنوب أفريقيا. لذا يسرني بشكل خاص أن أحضر هذا الحدث الخاص المتمثل في الاعتماد الرسمي للوثيقة الختامية للأهداف الإنمائية للألفية بوصفها القرار ٦/٦٨، في أعقاب موافقة رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود عليها في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الحار للزملاء على عملهم الشاق على مدى عدة أشهر للتوصل إلى اتفاق على هذه الوثيقة الهامة التي حظت بتوافق الآراء. وهي وثيقة يمكن أن نسعد بها للغاية. وتوضح للغاية الضرورة الملحة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأكثر تأخرا في تحقيق الأهداف. وتدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لمعظم الأهداف الإنمائية للألفية الأبعد عن مسار التحقق، والفئات الأكثر ضعفا وحرمانا. وتسلط الضوء على الدور المركزي الذي يؤديه تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتحدد ملامح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخارطة الطريق صوب عام ٢٠١٥، مما سيساعد في توجيه عملنا خلال العامين القادمين، الذي سيتوج بمؤتمر قمة سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أمامنا الكثير للقيام به في هذين العامين. نحن متفقون على أنه يجب علينا تحقيق وعد الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، سنعمل على صياغة خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥. ونؤمن إيمانا راسخا بأن حدث الأهداف الإنمائية للألفية الخاص ونتائجه سيساعدنا في هذا المسعى الهام.

في الختام، بالنيابة عن السفير مامابولو وأصالة عن نفسي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وسلفكم السيد ييريميتش على قيادتكما، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وخدمات المؤتمرات وغيرها في منظومة الأمم المتحدة على المساعدة المقدمة. وأخيرا، مرة أخرى، أشكر الزملاء على مشورتهم ومساعدتهم وعملهم الجاد في الاتفاق على الوثيقة الختامية التي اعتمدناها للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي ترأستم بها الحدث الخاص. كما أود أن أهنئكم على قراركم بوضع المواضيع التي كانت على جدول أعمال الحدث الخاص ومسألة ما بعد عام ٢٠١٥ كلها في صميم رئاستكم.

كما أود أن أشكر الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا وأيرلندا، على جهودهما الدؤوبة. ونرحب كثيرا بعملهما.

ونرحب باتخاذ الوثيقة الختامية (القرار ٦/٦٨)، وهو ما يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام، وتوازنا جيدا بين المواقف المعبر عنها خلال أشهر من المشاورات. ونرحب بأنها تجسد بطريقة موجزة الرسائل الرئيسية المتمثلة في كل من إعطاء الدفعة الأخيرة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والفترة التي ستسبق عام ٢٠١٥، ورسم الطريق قدما صوب عام ٢٠١٥. وتعد الوثيقة قيمة خاصة في التأكيد على أننا نواجه تحديات مشتركة ولدينا جدول أعمال مشترك.

وتمهد الطريق نحو عالم أكثر استدامة وإنصافا وازدهارا للجميع، عالم خال من الفقر.

ونرحب بالعزم على استهداف الأهداف الإنمائية للألفية الأبعد عن مسار التحقق، والبلدان الأحوج إلى اهتمامنا ودعمنا هي البلدان الأشد تخلفا عن الركب من بين البلدان النامية. ونرحب بالتركيز على إطار مونتيري/الدوحة بشأن تمويل التنمية بوصفه نقطة مرجعية أساسية. والملكية الوطنية، مع تحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وتعبئة جميع الموارد، العامة والخاصة، المحلية والدولية، واستخدامها على نحو فعال ومبتكر سيكون حاسما لتنفيذ الإطار في المستقبل.

وفيما يتعلق بخارطة الطريق لإطار ما بعد عام ٢٠١٥، نقدر الاتفاق على العناصر الأساسية وإدراجها في النص النهائي، لا سيما الحاجة إلى اتباع نهج متماسك يدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، والعمل نحو إطار واحد وشامل ومجموعة من الأهداف، والإشارة إلى السلام والأمن والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الديمقراطي.

وسنستمر في الاسترشاد بالقيم والمبادئ المكرسة في النصوص التي سبق الاتفاق عليها والتأكيد على جميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك، من بين جملة أمور أخرى، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو.

ونود أن نكرر آراءنا بشأن هذه المسألة. ونؤكد أن المبدأ ٧ يرتبط بشكل واضح بتدهور البيئة على الصعيد العالمي، وما يسفر عنه من ضغوط. والاتفاق على استمرار أهمية هذا المبدأ لا يمكن أن يفسر على أنه توسيع نطاق ليشمل مجمل المسائل التي سيتم تناولها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. لقد تغير العالم بشكل كبير خلال العقود الماضية، بما في ذلك طابع التحديات العالمية وحجمها وأسبابها وآثارها، وقدرات كل منا على التصدي لها. لا بد من أن تستجيب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لهذه الديناميكيات المتغيرة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتصدي لهذه الحقائق والمسؤوليات المتطورة، ويقر بالحالة الخاصة للبلدان الأكثر ضعفا وشواغلها. يجب على جميع الدول الأعضاء الاضطلاع بدورها في دعم البلدان الأشد تخلفا عن الركب.

سنشارك مشاركة بناءة في جميع العمليات المقبلة التي سيتم الاستفادة من نتائجها في التحضير لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه. ولم تكن أبدا الأخطار أكبر مما هي عليه الآن، ولا التحديات التي أمامنا كبيرة بهذه الدرجة. ولكن العمل على نحو ما اعتدنا عليه ليس خيارا.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا سعداء جدا باعتماد هذه الوثيقة الختامية (القرار ٦٨/٦) الصادرة عن الحدث الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وتعكس الوثيقة الختامية قوة التزامنا الجماعي بمكافحة الفقر، وتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاتحاد حول رؤية مشتركة للمستقبل. ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للتيسير الممتاز الذي قام به الممثلان الدائمان لجنوب أفريقيا وأيرلندا، فضلا عن دوركم سيدي الرئيس.

يوضح توافق آرائنا تصميم الدول الأعضاء على التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المواضيع الصعبة بل والحاسمة الأهمية بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيوفر ذلك أساسا قويا لعملنا في المستقبل. ونحن ننخرط في متابعة المناقشات، ينبغي أن نضع في اعتبارنا الالتزام بمخصصات الميزانية العامة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

السيد أويدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي أيضا باعتماد القرار ٦٨/٦ اليوم. حقق الحدث الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد قبل أسبوعين،

نجاحا كبيرا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وللميسرين، سفيرا أيرلندا وجنوب أفريقيا، فضلا عن فريقهما، والأمانة العامة على عملهم الدؤوب والجهود الجبارة التي قادتنا إلى اعتماد القرار في الجمعية العامة اليوم.

يوفر الحدث الخاص ووثيقته الختامية فرصة كبيرة لتجديد التزامنا السياسي فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. لقد نجح هذا الحدث الخاص أيضا في وضع خطة عمل واضحة لدمج عمليات الوساطة المختلفة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية إعداد إطار ومجموعة أهداف وحيدين.

إننا نعتقد أن هذه العملية مهمة جدا لصياغة خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، فإننا نتطلع إلى إجراء مشاورات حكومية دولية مثمرة، بما في ذلك فيما يخص إبرام اتفاق بشأن الأساليب التنظيمية لمؤتمر القمة، بتوجيهاتكم، سيدي الرئيس، وسوف نشارك بشكل بناء. ويأمل وفد بلدي في هذا الصدد، أن تكون أساليب عقد مؤتمر القمة التي سيجري التفاوض بشأنها أكثر الأساليب كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم سيدي الرئيس، وأسجل تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به الميسران، ممثلا أيرلندا وجنوب أفريقيا.

أود أن أشير إلى أن ملاحظاتي تؤيد الملاحظات الواردة في بيان الممثل الدائم لفيجي الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يرحب وفد بلدي باعتماد الوثيقة الختامية، وينضم إلى توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في هذا الصدد. وفي هذا السياق أود أن أؤكد على النقاط التالية.

إن القضاء على الفقر، يشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم. كما أن القضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وجرى إعادة التأكيد على ذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعد مفاوضات مكثفة، واعتمد أخيرا على مستوى رؤساء الدول والحكومات في المؤتمر. ونعتقد أنه ينبغي الحفاظ على هذا التوازن وعدم تغييره.

لقد شهد العالم تغييرات بعيدة المدى خلال العقدين الماضيين. وجرى إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات الهامة للتنمية من خلال بذل جهود وطنية ودولية. ومع ذلك، لا تزال البلدان النامية تواجه مشاكل خطيرة فيما يخص النهوض بمستوى تنميتها وتغيير البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية. وتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في العديد من البلدان النامية. وفي مواجهة هذه التحديات، يظل مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وكذلك الحق في التنمية، أمرين حاسمين، باعتبارهما أساسا لجهود التنمية العالمية الحالية والمستقبلية، ولا سيما بغية تعزيز تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية.

يدرك بلدي استمرار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في توجيه عملنا فيما يتعلق بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/68/1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/68/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الخامسة، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/68/1. ويقدم التقرير نظرة شاملة ومفصلة عن التحديات والفرص المتاحة لهذه المنظمة. في الواقع، ثمة حاجة لأن تواصل الأمم المتحدة مواكبة الاتجاهات المتغيرة والتكيف معها باستمرار، فضلا عن استباق ومعالجة التحديات الجديدة الناشئة وفقا لذلك.

تقدر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشكل كبير تعاونها مع الأمم المتحدة. وأكد اعتماد الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في عام ٢٠١١، الالتزام المتبادل بزيادة النهوض بمستوى التعاون وتكثيفه وتعزيز إطار التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باعتماد القرار ١١٠/٦٧، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا“، الذي يحدد النقاط الهامة للتعاون التي من شأنها أن تساعدنا على معالجة القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك السلام والأمن، والنمو والتنمية المستدامين، وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن الرابطة تتطلع إلى مؤتمر قمة الرابطة والأمم المتحدة المقبل، المقرر عقده في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في بروني دار السلام لاستعراض العلاقات بين الرابطة والأمم المتحدة ومناقشة وجهتها في المستقبل، وكذلك لتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية. إننا نعتبر مؤتمر القمة هذا، أداة فعالة لتعزيز الشراكة بين المنظمتين.

ويهدف موضوع الرابطة لهذا العام ”شعوبنا، مستقبلنا سويا“ إلى تسليط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به شعوب الرابطة في جهودها الرامية إلى بناء مجتمعاتها المحلية، بغية المساعدة على ضمان مستقبل المنطقة. وتعتقد الرابطة أنه بوسع كل دولة من الدول الأعضاء الازدهار انطلاقا من نجاح جيرانها، وفي الوقت نفسه ستسهم الإنجازات الفردية والجماعية أيضا في عملية التنمية العالمية.

وفي هذا الصدد، وخلال قمة مجموعة الـ ٢٠ التي انعقدت في سانت بطرسبرغ، أكدت بروني دار السلام، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أهمية تحقيق نمو شامل ومستدام. ولا يزال ذلك الهدف الأساسي للرابطة.

وما برحت الرابطة ملتزمة بإنشاء الجماعة الاقتصادية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، سوف نواصل تنفيذ مبادرات التعاون والتدابير التي ستدعم التدفق الحر للتجارة، والاستثمار والناس في المنطقة، وتضييق الفجوات الإنمائية وتعزيز روح التنافس في منطقة الرابطة.

ولتحقيق هذا النمو الشامل والمستدام، والأهداف الإنمائية للألفية، والتحرك نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اعتمدت الرابطة أيضاً الإعلان الصادر في بندر سيري بيغاوان بشأن تطوع الشباب والأعمال التجارية الصغيرة. ويهيب ذلك الإعلان بالمحترفين من الشباب أن يقدموا خدمات مجتمعية تطوعية في مجالات من قبيل التنمية الريفية، واستئصال شأفة الفقر، والإغاثة في حالات الكوارث، والصحة، والتعليم

والبيئة، بينما في الوقت نفسه يدعمون المجموعات التطوعية ويعززون مهارات ممارسة الأعمال التجارية الصغيرة. وفي هذا الصدد، تنوه الرابطة بالجهود التي يقوم بها الأمين العام في إطلاق مبادرته العالمية ”مبادرة التعليم أولاً“ وتعيين أول مبعوث له للشباب.

أما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فستظل بلدان الرابطة المساهمة الصافية في السلم والأمن الدوليين ارتكازاً على سيادة القانون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتؤيد الرابطة معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا بوصفها صكاً جوهرياً لتنظيم علاقات مستقرة بين الأطراف داخل المنطقة وخارجها. وترحب الرابطة بانضمام النرويج إلى المعاهدة في تموز/يوليه ٢٠١٣.

وتؤيد الرابطة الجهود الدولية المبذولة في ميدان نزع السلاح، ولا سيما تلك الرامية إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسوف تواصل الرابطة انخراطها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وميثاق الرابطة، لا سيما في ما يتعلق بالتوقيع على بروتوكول المعاهدة ومن دون أي تحفظات وفي أقرب وقت ممكن. ونشجع أيضاً على زيادة التعاون تماشياً مع خطة عمل الرابطة لتعزيز تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (٢٠١٣-٢٠١٧).

بالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات دراسية وحلقات عمل عديدة بالتعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما في منع نشوب الصراعات، وفي مجالي الدبلوماسية الوقائية ومكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بتدبر الكوارث وجهود المساعدة الإنسانية، فقد أقامت الرابطة تعاوناً تاريخياً في ما بين قوات الدفاع التابعة لدول الرابطة نتيجة للاجتماع الذي عقده وزراء دفاع الرابطة زائد ثمانية. ومن أجل تعزيز بناء الثقة، وبناء القدرات الإقليمية والتعاون في جميع جوانب المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتمرين الطب العسكري، انعقد اجتماع وزراء دفاع الرابطة زائد ثمانية في بروني دار السلام في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام. وهذا التمرين الواسع النطاق شمل أكثر من ٣ ٠٠٠ موظف وعززه التعاون العملي في ميدان المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وبناء الثقة والائتمان فيما بين الأجهزة العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الرابطة في عام ٢٠١٣ بعقد تمارين المنتدى الإقليمي للرابطة بشأن الإغاثة في حالات الكوارث، واستضافتها تايلند وجمهورية كوريا ذلك الحدث في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو. وكانت تلك من أوسع التمارين العسكرية المدنية في المنطقة. وإلى جانب ذلك، رحبنا بتمارين منتاواي ميغاثراست التي أُجريت في إندونيسيا في الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٤، وشملت تلك التمارين البلدان المشاركة في قمة شرق آسيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ نيسان/إبريل. وفي وقت ما من هذا الشهر سوف تجرى في فيتنام تمارين محاكاة إقليمية بشأن الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث.

أما فيما يتعلق بحفظ السلام، فقد عُقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء العامل المعني بعمليات حفظ السلام والمنبثق عن الاجتماع الأول لوزراء دفاع الرابطة زائد ثمانية، الذي عُقد في مانيلا في حزيران/يونيه، واشتركت في رئاسته الفلبين ونيوزيلندا. وأدى الاجتماع إلى قاعدة بيانات أولية لمنظور قدرات حفظ السلام للدول المشاركة. وبوجود قاعدة البيانات تلك، يمكن الآن تحديد مجالات تكميلية وتعاونية للمساعدة على زيادة تعضيد قدرات مشاركة الدول، بما في ذلك نشر جيل كفؤ من قوات حفظ السلام. ولئن كان تنوع قدرة عمليات حفظ السلام الجارية يمثل تحدياً، إلا أن حفظ

السلام يوفر إمكانيات ثرية لتعزيز التعاون فيما بين الدول داخل منطقة الرابطة وخارجها.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد اعتمدت الرابطة إعلان حقوق الإنسان الخاص بها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في فنوم بنه وأقرت بأن ذلك الإعلان يشكل معلماً في جهود الرابطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة. ونرحب أيضاً بالوثيقة الختامية لحلقة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وقد انعقدت تلك الحلقة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في جنيف، وبالوثيقة الختامية لحلقة العمل التعليمية المكثفة المعنية بحقوق الإنسان للمرأة للأمانة العامة الإقليمية والأمانة العامة الوطنية التابعتين لهيئات حقوق الإنسان في الرابطة. انعقدت تلك الحلقة في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ في مدينة بالي بإندونيسيا.

وفي الختام، لنا وطيد الأمل بأن الجهود الجماعية للرابطة سوف تسهم في عمل الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار، وفي تحقيق النمو الشامل والمستدام للجميع. ولا تزال الرابطة مصممة تصميماً كاملاً على العمل بصورة وثيقة لتحقيق تلك الأهداف.

السيد ميسرا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم. وأهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. فهو يشمل طائفة واسعة من القضايا ويوفر معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة. كذلك يشدد على الطبيعة العالمية والمترابطة للتحديات التي نواجهها ويُبرز الجوانب غير المنتهية من خطة التنمية والإصلاح. من المهم التصدي بطريقة شاملة وسلمية للتحديات الاجتماعية والسياسية في منطقة غرب آسيا.

وبما أنه لم يتبق إلا أقل من ٨٥٠ يوماً لإنجازها، علينا أن نولي أعلى أولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم إحراز تقدم ملموس في تخفيض حدة الفقر، غير أن مكاسبنا وتقدمنا غير متساويين و لم يفيا بتوقعاتنا. ويبين تقرير الأمين العام أن بليون شخص تقريباً سيعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٥. لذلك لا بد من أن يظل القضاء على الفقر في قلب الهدف البعيد الأثر لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة. وأن السعي من أجل الاستدامة يظل يقرع الناقوس ما دامت هناك اختلالات عميقة في استهلاك الموارد الطبيعية وأنماط الحياة التي تنطوي على انبعاثات كربونية متزايدة في العالم المتقدم النمو. والحقيقة التي تظل ماثلة هي أن أغنى بليون نسمة في العالم يستهلكون ثلثي موارد الأرض بينما أفقر بليون نسمة فيه يستهلكون قدراً نزيراً منها وهو ١ في المئة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، لا تزال الهند ملتزمة التزاما كاملا بإحراز نتائج طموحة ومتوازنة وشاملة للمفاوضات وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وإذ نعكف على عملية وضع أهداف التنمية المستدامة، لا بد أن تحظى بالأولوية المناسبة المسائل الأساسية مثل مسألة حشد الموارد، سواء كانت المساعدة الإنمائية الرسمية أو نقل التكنولوجيا أو التجارة أو الاستثمار المباشر الأجنبي، وان تجسد في مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة والإنصاف. وفي إطار ما تهدف إليه مبادراتنا للشراكة في مجال التنمية، نحن عازمون على المضي قدما بتعاوننا المتعدد الأطراف مع أفريقيا وتوسيعه، بما في ذلك من خلال إطار مؤتمر قمة المنتدى الهندي – الأفريقي.

وبالمثل، سنواصل البناء على التزاماتنا بتعزيز التعاون مع أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار العنوان الشامل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولا يزال الإرهاب تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في كل مكان وهو يلحق خسائر باهظة بأرواح الأبرياء في جميع أرجاء العالم. ومن أفريقيا إلى آسيا شهدنا عدة مظاهر لهذا الخطر. وأقر المجتمع الدولي طوال الوقت بالتهديد الماثل والشائع دوما الذي يمثله الإرهاب. ولا يوجد أي بلد أو مدينة أو منطقة بمنأى عن هذه الآفة العالمية.

بيد أننا، للأسف، خذلنا أنفسنا بمواصلة المماطلة في إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وحان الوقت لكي تستجمع الدول الأعضاء الإرادة السياسة اللازمة للاتفاق على اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي باعتبارها إطارا قانونيا سليما لمكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء عالمي متضافر. وينبغي أن يستند ذلك الإجراء إلى عدم التسامح إطلاقا تجاه الإرهاب وان يهدف إلى تفكيك البنية الأساسية للإرهاب بصورة منهجية.

وتتمتع الهند بارتباط مشرف مع حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة منذ بدايته ذاتها. وشارك أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من أفرادنا النظاميين في هذا المسعى الرئيسي للأمم المتحدة. وفيما يمضي حفظ السلام قدما، يجب أن نبقى مدركين لتحديات العمل في بيئات معقدة بشكل متزايد. وينبغي ألا تكون الولايات واقعية فحسب بل ينبغي أن يكون وضعها شاملا لجميع أصحاب المصلحة وبطريقة مجدية. ويتطلب تنفيذ الولايات توفير موارد مماثلة. ونحن بحاجة أيضا إلى أن نضع نصب أعيننا سلامة حفظة السلام أثناء وضع هذه الولايات.

كما أن من الضروري أن يخضع للمساءلة من يهددون حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ويهاجمونهم. ولا بد من التحقيق الدقيق في الحالات التي جاد فيها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بأرواحهم من جراء هجمات المليشيات والأطراف من غير الدول وتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال إلى العدالة على وجه السرعة.

وننوه مع التقدير بالمبادرات الرامية إلى تحديث الأمانة العامة وإصلاحها، بما في ذلك من خلال المشاريع الكبيرة الحجم لتطوير طريقة تسيير الأعمال، مثل النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنظيم تنقل موظفي الأمانة العامة والمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومع أن كل واحد منها ينطوي على استثمار كبير، فإننا نعتبرها قوى دافعة هامة في تحديث الأمم المتحدة.

ومع ذلك، نؤمن إيمانا راسخا بان أهمية الأمم المتحدة تتوقف في نهاية المطاف على إجراء المزيد من الإصلاح الأساسي لهيكل إدارة شؤونها، الذي تجمد في عصر آخر يكرس حقوق ”من يملكون“ في منتصف أربعينيات القرن الماضي. وبإجراء ذلك الإصلاح وحده لإدارة شؤون الأمم شؤون المتحدة يمكن حقا تنشيط العمل بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام العالمي العاجل، سواء كانت مسائل حفظ السلام والأمن أو تغير المناخ أو التنمية أو حقوق الإنسان.

ولذلك أود أن اختتم بياني بإثارة أمر لا يوجد أي مبرر لعدم التطرق له في تقرير الأمين العام، ألا وهو المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، حيث لم تحرز المفاوضات الحكومية الدولية تقدما يذكر بالرغم من التأكيد الواضح من الأغلبية الكاسحة للدول الأعضاء على توسيع كلتا فئتي المجلس الدائمة وغير الدائمة.

ويلزم أن نستفيد من هذا ببدء مناقشات حقيقة فورا على أساس نص تفاوضي، كما هو الحال في جميع عمليات

الأمم المتحدة. ومن الضروري إضفاء شعور بالحاح والزخم على هذه العملية بالضغط من أجل تحديد إطار زمني قائم على النتائج لإجراء إصلاحات عاجلة لمجلس الأمن.

ولذلك سيكون عام ٢٠١٥، الذي يصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وأيضا مرور عشرة أعوام على الأهداف الإنمائية للألفية، التي بموجبها كلفنا رؤساء دولنا وحكوماتنا بإجراء إصلاحات عاجلة لمجلس الأمن، مناسبة هامة لإحراز بعض النتائج الملموسة ولتوسيع مجلس الأمن ليجسد الوقائع المعاصرة.

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وأعتقد أن مناقشاتنا، القائمة على أساس استعراض وتقييم دقيقين لأعمال المنظمة، ستؤدي إلى حفز تفكير جديد بشأن كيفية تمكننا من زيادة جهودنا للتصدي للعديد من التحديات التي يواجهها المجتمع العالمي في الوقت الحاضر، وعلى وجه الخصوص بشأن سبل الإسراع بإحراز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبشأن عملية تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ترحب منغوليا بالوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الجمعية في فورها.

وكما يذكر التقرير، لقد أدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحسين حياة بلايين البشر وساعدت في تحديد الأولويات العالمية والوطنية وشحذ العمل على أرض الواقع. ومع ذلك يكشف التقرير أيضا أننا ما لم نتخذ إجراء قويا، فان بليون شخص تقريبا سيظلون يعيشون في حالة الفقر المدقع في عام ٢٠١٥. وستموت الأمهات بدون داع أثناء الولادة وسيعاني الأطفال ويموتون من جراء أمراض يمكن الوقاية منها. وهناك سبعة وخمسون مليون طفل لا يلتحقون بالمدارس وثلاثة وسبعون مليون شاب لا يجدون عملا. ولذلك نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء ملموس بصورة أكبر.

وأشيد بالأمين العام على مبادراته الهامة، بما فيها إطلاق مبادرة التعليم أولا العالمية، التي حصلت على التزامات بأكثر من ٥,١ بلايين دولار.

وتبذل منغوليا قصارى جهدها للإسهام في المساعي الدولية الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويأتي تشجيع محو الأمية والتعليم ضمن أولوياتنا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وكما يدرك الأعضاء جيدا، فان منغوليا ابتدرت عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، الذي احتفلنا به بنجاح في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن العقد اتسم بإحراز تقدم مستمر، بمحو أمية الملايين من الشباب والبالغين. ومع أن الحكومات كانت القوى المحركة الرئيسية في هذا الصدد، فان الشركاء في مجال التنمية اضطلعوا بادوار هامة. وبإدراج محو الأمية باعتباره حقا إنسانيا ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في الحد من الفقر، قدمت كيانات الأمم المتحدة أشكالا مختلفة للدعم المعياري والتشغيلي. وأود أن أشيد بها – وعلى وجه الخصوص بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المنسق الرئيس والوكالة القائمة بتنفيذ العقد – على تفانيها واستمرار جهدها.

وأصبحت إحدى المبادرات الأخرى التي قدمتها منغوليا في الأمم المتحدة قرارا للجمعية العامة بشأن التعليم من أجل الديمقراطية (القرار ١٨/٦٧). ويعترف القرار بان التعليم أمر رئيسي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومراعاة حقوق الإنسان وبلوغ جميع أهداف التنمية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يدعو الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الحكومة الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع التعليم من أجل الديمقراطية. وأود أن اغتنم هذه الفرصة للفت انتباه

الدول الأعضاء إلى أهمية تنفيذ ذلك القرار، إذ أننا سنستعرض تنفيذه في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وبينما نسرع جهودنا في سبيل بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية في أنحاء العالم قاطبة، بدأنا عملية وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقدر وفد بلدي كثيرا الخطوات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد. ونتفق تماما مع الرأي القائل بأن تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى يسهم كثيرا في عملية المشاورات المستمرة على مختلف المستويات.

ونعتقد أن التنمية الاقتصادية الخضراء والمستدامة ينبغي أن تنعكس بشكل كاف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل معالجة الحاجة المشتركة على نطاق واسع إلى العمل في سبيل إعداد خطة تنمية عالمية موحدة تتمحور حول التنمية المستدامة.

ومنغوليا، مثل بلدان أخرى كثيرة، معرضة بشدة للتأثر بتغير المناخ. والبلد يواجه مشاكل بيئية خطيرة مثل التصحر وتدهور المراعي والكوارث الطبيعية والجفاف والمياه ونضوب موارد الغابات وتلوث الهواء والتربة. وهذه القضايا تؤثر سلبا على سبل كسب العيش بالنسبة للرعاة الرحل والمنغوليين عامة وعلى صحتهم ورفاههم.

ومن الواضح أن زيادة الاستهلاك والنمو الاقتصادي والنمو السريع لقطاع التعدين هي عوامل تكثف الضغط على الطبيعة والبيئة. ومن الضروري اتباع سياسات سليمة وبذل جهود مشتركة لحل هذا التحدي. وتُبذل جهود متواصلة للتصدي للتحديات البيئية من خلال إنشاء وتوسيع الأطر القانونية اللازمة وتنظيم مختلف الاجتماعات وعقد مناقشات المائدة المستديرة وتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية. وفي عام ٢٠١١، اعتمد برلمان منغوليا قانونا بشأن الحد من تلوث الهواء في العاصمة.

وبعد اعتماد البرلمان لمجموعة قوانين لحماية البيئة في دورته الربيعية لعام ٢٠١٢، تخضع مساحة ٧٠ في المائة من أراضي البلد اليوم لحماية خاصة من الدولة. ويجري تنفيذ أكثر من ٢٥ برنامجا وطنيا بشأن المسائل ذات الصلة بالطبيعة والبيئة في منغوليا.

وفي عام ٢٠١٠، بدأت الحكومة تنفيذ برامج وطنية لحماية المياه ومكافحة التصحر. وفي عام ٢٠١١، اعتمد البرلمان برنامجا وطنيا بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الجهد في السنوات المقبلة. ومنغوليا تؤيد تماما توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وستعمل على تنفيذها. وأشارت واحدة من الرسائل الرئيسية التي قُدمت إلى ضرورة اتباع نهج متكامل لإدارة الموارد المائية. ولا تزال هذه الرسالة هامة ويجب أن تكون في محور استراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وقيل أيضا إنه ينبغي إنشاء آلية للإبلاغ المنتظم لإدارة الموارد المائية وذلك للمساعدة في إحراز تقدم وتبادل المعلومات.

وتمشيا مع هذا التفكير، يمكن أن ننظر في إمكانية وضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن إدارة موارد المياه. وقد عرض رئيس منغوليا هذه الفكرة خلال فعاليات يوم البيئة العالمي التي استضافها بلدنا في هذا العام. وآمل في إيلاء الاعتبار الواجب للفكرة فيما نواصل أنشطة الاحتفال بهذا العام بوصفه السنة الدولية للتعاون في مجال المياه.

يشهد تقرير الأمين العام على حقيقة أن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينمو بسرعة. ومنغوليا تنتهج سياسة نشطة في هذا الصدد وتسهم في تعزيز الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة. وخلال العقد المنقضي، خدم أكثر من ٥٠٠٠ من حفظة السلام من منغوليا في عمليات حفظ سلام مختلفة، بما في ذلك البعثة المنتشرة في جنوب السودان. وعلى سبيل المتابعة لزيارة رئيسنا إلى جنوب السودان في وقت

سابق من هذا العام، نركز اهتمامنا على قضايا تحسين وتعزيز مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل النهوض بالسلام والأمن الدوليين ومواصلة تعزيز جهودنا في مجال نزع السلاح، ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص. وأود أن أسلط الضوء في هذا الصدد على أهمية الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في الشهر الماضي بشأن نزع السلاح النووي، والذي أعطى زخما كبيرا للمساعي العالمية الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل هذه. ونأمل أن يزيد مؤتمر قمة الأمن النووي الذي يُعقد في مطلع العام المقبل في هولندا أيضا من تيسير الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلامة والأمن النوويين. ووفد بلدي يرى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم إلى حد كبير في تسريع إحلال السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولمعالجة الأهداف الأخرى لنزع السلاح النووي، نشجع إنشاء مناطق جديدة في مناطق أخرى، بما في ذلك الشرق الأوسط.

وباعتبارنا بلدا في شمال آسيا، فإننا حريصون على تعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة. ونعتقد أن اقتراح منغوليا لبدء حوار أولان باتور بشأن الأمن في شمال شرق آسيا سيسهم في تحقيق هذا الهدف النبيل. وأود أن أناشد البلدان الأخرى في المنطقة النظر في هذا الاقتراح بعين التأييد.

لقد كانت الأيام الأخيرة حافلة بالاجتماعات والمناسبات الهامة في الأمم المتحدة. وأود أن أوجه الانتباه إلى حقيقة أنه خلال مناسبة توقيع وإيداع المعاهدات لهذا العام، وقعت منغوليا اتفاقين هامين، أحدهما معاهدة تجارة الأسلحة التي تمثل إنجازا تاريخيا للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح. وهكذا، فإننا نحاول تقديم إسهامنا المتواضع في بلوغ تحقيق أهدافنا المشتركة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا عزم وفد بلدي القوي على العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى الأعضاء من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة لكي تظل مركزا فعالا للمضي قدما في خطة التنمية التي تمثل أداة قيمة لصون السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بالتقرير الذي قدمه الأمين العام بان كي – مون عن أعمال الأمم المتحدة. وفي الوقت الحاضر وبينما يشهد الوضع الدولي تغيرات عميقة ومعقدة، لا يزال السلام والتنمية هما موضوع عصرنا. وفي ظل العولمة الاقتصادية العالمية المتعددة الأقطاب، يُحدث ظهور مجتمع المعلومات تحولا عميقا في العالم. فقد أصبحت الدول مترابطة بشكل أوثق. وفي الوقت نفسه، يواجه المجتمع الدولي العديد من التحديات. ولم يتسن بعد التغلب على العواقب الكامنة الناجمة عن الأزمة المالية الدولية. وعدم الاستقرار وعدم التيقن من الوضع الاقتصادي العالمي لا يزالان ملحوظين. والتعافي الكامل للاقتصاد الدولي ونموه الصحي لا يزالان يواجهان تحديات خطيرة.

والوضع الأمني الدولي معقد وشائك. فبؤر التوتر العامة تشتعل من حين لآخر. والإرهاب الدولي وأمن الفضاء الإلكتروني ومختلف التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية هي أمور مترابطة. ولا يزال أمامنا شوط طويل قبل أن نتمكن من الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وخلال العام المنقضي، وفي مواجهة العديد من التهديدات والتحديات المعقدة، عملت الأمم المتحدة بنشاط لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف مع التركيز على الأنشطة داخل أطرها الاستراتيجية ووضعت النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جوهر هذه الأنشطة وقامت بدور هام في مجال تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتشجيع تنمية

أفريقيا وحماية حقوق الإنسان وتنسيق المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد حققت الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضا تقدما إيجابيا في تحسين شفافيتها وكفاءتها وفعاليتها. ويقدر الوفد الصيني العمل الشاق الذي يقوم به الأمين العام بان كي – مون والأمانة العامة. وللتصدي بشكل فعال للتحديات والتهديدات الأمنية العديدة، يجب أن تعمل الدول معا لإعطاء الأمم المتحدة دورا كاملا وهاما في صون السلام والأمن الدوليين.

إن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة هي حجر الأساس للعلاقات الدولية المعاصرة وتشكل ضمانة للسلام الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التمسك بالمبادئ الهامة المتمثلة في رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمحافظة على السلام ومعارضة سياسة القوة والعدوان وتعزيز المساواة.

تشكل مسألة سوريا محور اهتمام المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب الصين بالقرار الذي اتخذته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). والصين على أهبة الاستعداد لارسال خبراء للمشاركة في الأعمال ذات الصلة وتقديم الدعم.

يمثل الحل السياسي، السبيل الوحيد لحل المشكلة السورية، ويتعين أن يسير هذا الحل جنبا إلى جنب مع تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. إن الصين تدعو الأطراف السورية إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار فورا ووقف أعمال العنف، والانضمام إلى عملية من أجل تحقيق تسوية سياسية للمسألة. وتأمل الصين في أن يبني المجتمع الدولي توافقا في الآراء ويعزز عقد مؤتمر جنيف الثاني في وقت مبكر، وذلك لإنهاء الأزمة والشروع في عملية إعادة الإعمار من خلال الحوار. سوف نستمر في دعم الأمين العام بان كي مون والممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي في مساعيهما الحميدة. والصين على استعداد للانضمام إلى جميع الدول الأخرى فيما يخص بذل جهود دؤوبة لتحقيق تسوية شاملة ومناسبة وطويلة الأجل.

إن التعاون من أجل تحقيق التنمية الدولية يمر بمرحلة انتقالية حرجة. وينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في الاضطلاع بدور قيادي في التنمية. وتؤيد الصين استمرار تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، والشروع المبكر في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على الصعوبات والتحديات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لتضييق الفجوة وتصحيح عدم التوازن بين الشمال والجنوب.

ينبغي استمرار التنمية كموضوع لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وجعل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية في صلبها. مع الأخذ في الاعتبار الكامل الحالة الخاصة للدول ومراحلها الإنمائية المختلفة، كما ينبغي أن تحترم مسار التنمية الذي اختارته كل دولة بشكل مستقل. كما ينبغي أن تسهم تلك الخطة في تعزيز الشراكات الدولية من أجل تحقيق التنمية، والتمسك بمبدأي المسؤولية والإنصاف المشتركين ولكن المتباينين، وزيادة القدرات وتمويل التنمية، وتعزيز تحرير وتيسير التجارة والاستثمار، وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم الفني للبلدان النامية، وذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنمية البلدان النامية وتوفير إطار للتعاون الإنمائي الدولي لصالح البلدان النامية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نتواغاي (بوتسوانا).

إن الأمم المتحدة منبر لا غنى عنه لحفظ السلام، ومواصلة تحقيق التنمية المشتركة، وزيادة التعاون وإيجاد حالات يكسب فيها الجميع. إنها أيضا مجتمع من الأمم يؤمن بالتضامن وتحقيق التقدم المشترك، لكنه يواجه تحديات العولمة والحالة العالمية المتغيرة. ولدى المجتمع الدولي توقعات أكبر للأمم المتحدة.

ستعزز الصين بقوة مواصلة تحسين الحوكمة العالمية ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مواكبة عصرنا، والاستجابة بفعالية لما هو متوقع من المنظمة، وتحسين تنفيذ المهام المسندة إليها بموجب الميثاق.

ينبغي أن يسهم إصلاح الأمم المتحدة في زيادة صوت الدول النامية في الشؤون الدولية وفي إسناد دور أكبر للأمم المتحدة فيما يخص تنسيق جهود الدول فيما يتعلق بالتعامل مع التهديدات والتحديات العالمية. كما يجب أن يتقدم الإصلاح بطريقة متوازنة في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وينبغي أن يسهم على وجه الخصوص في تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية.

دأبت الصين على الدعوة إلى التعددية ودعمتها ومارستها. وقد أيدت الصين منح الأمم المتحدة دورا أكبر في الشؤون الدولية وتتمسك بحزم بمركز وسلطة الأمم المتحدة. وستواصل الصين بحزم دعم مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وهي على أهبة الاستعداد لتعميق التعاون مع المنظمة. وسوف تضطلع بدور أكثر نشاطا في عمل مختلف هيئات الأمم المتحدة، وسوف تعزز إعطاء الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام لمصالح البلدان النامية من أجل الإسهام بدرجة أكبر في بناء السلام الدائم والازدهار المشترك، والوئام العالمي.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، تهنئة سعادة السيد جون آش على توليه مهام منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين. إن اليابان تتطلع إلى قيادته خلال الدورة الحالية في مواجهة التحديات العالمية المكلفة الجمعية العامة بمناقشتها، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بالإسهام في عملها. كما أود أيضا أن أنقل إلى معالي الأمين العام بان كي مون عميق تقدير اليابان لجهوده التي يبذلها فيما يخص توجيه مختلف أنشطة الأمم المتحدة، ولتقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/68/1).

إن التسوية السلمية للمنازعات الدولية هي مبدأ أساسي من مبادئ المجتمع الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وحكومتي ملتزمة بحزم بالإسهام في إرساء سيادة القانون على المستوى الدولي، في جملة أمور، عن طريق تأييدها للمحاكم والهيئات القضائية الدولية، وكذلك على المستوى الوطني من خلال تقديم المساعدة الرامية إلى تعزيز النظم القانونية المحلية والموارد البشرية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن فكرة سيادة القانون مرتبطة بقوة بتعزيز حقوق الإنسان، التي تشكل إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وستواصل اليابان الإسهام بنشاط في الجهود الدولية المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن اليابان تدين بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أماكن مثل سوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، والتي تشمل قرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بتمديد ولاية لجنة التحقيق بشأن سوريا. ورحبت اليابان بقوة باعتماد المجلس بتوافق الآراء القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء لجنة تحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدعم أنشطة اللجنة. تعاونت اليابان تعاونا كاملا مع اللجنة عندما زار أعضاؤها اليابان في شهر آب/أغسطس كجزء من التحقيق.

ستقدم اليابان، مع الاتحاد الأوروبي، مرة أخرى مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من أجل معالجة القلق الخطير للمجتمع الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بقضية الاختطاف.

وكما قال رئيس الوزراء آبي في بيانه الذي ألقاه من على هذه المنصة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر A/68/PV.12)، فقد اختارت اليابان مؤخرا اتباع سياسة تعزز الإسهام بشكل استباقي في تحقيق السلام، تقوم على السجل والتقييم اللذين لا يمكن إنكارهما لبلدنا، الذي سعى إلى تحقيق السلام والازدهار في العالم، ويؤكد التعاون مع المجتمع الدولي.

إن موازين القوى في العالم آخذة في التغير بشكل متسارع، وظهرت أنواع جديدة من التهديدات بسبب الابتكارات التكنولوجية. وأصبح الآن من المستحيل بالنسبة لأي بلد، أيا كان، الحفاظ على سلامه وأمنه من خلال الاعتماد كلية على نفسه. وستعمل اليابان على كسب ثقة العالم كمولد للقيمة المضافة، وكمساهم صاف في إحلال السلام وتثبيت الاستقرار في المنطقة والعالم.

ونظرا لتلك الظروف، سيصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية. يمثل صون السلم والأمن الدوليين أحد المهام الرئيسية للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تلتزم اليابان تماما بالإسهام في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقديم المساعدة للمناطق المتضررة.

واليابان تقوم حاليا بإيفاد وحدة هندسية تتألف من نحو ٣٣٠ فردا تقريبا إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. كما تنشر اليابان مدمرتين من القوة البحرية اليابانية للدفاع عن النفس وطائرتين من الطائرات الدورية البحرية من طراز P-3C في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال باعتبارها جزءا من الجهود الدولية لمكافحة القرصنة.

وترحب اليابان بالعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في مجال بناء السلام من خلال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونعتقد أنه يجب إيلاء تأكيد أكبر على الصلات بين عمليات حفظ السلام وعليمات التنمية. وتبقى اليابان ملتزمة بكفالة أن تظهر ثمار بناء السلام على أرض الواقع من خلال أعمال هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تشدد اليابان على أهمية مواصلة تحسين التنسيق بين المنظمات ذات الصلة والجهات المانحة. إضافة إلى ذلك، نرحب أيضا بمبادرة الأمين العام لتعزيز القدرات المدنية في الدول الخارجة من النزاع، بما في ذلك من خلال إطلاق برنامج تنسيب القدرات العام الماضي، الذي تشترك فيه اليابان.

وإذ أتطرق إلى الحالة في سوريا، تعرب اليابان عن استيائها العميق لمقتل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص بريء. والمجتمع الدولي، إذ يواجه ويلات تلك الحرب، في حاجة ماسة إلى معالجة الأوضاع الإنسانية المروعة هناك. وستواصل اليابان تقديم المساعدة الإنسانية بشكل استباقي إلى اللاجئين وإلى البلدان المجاورة، وبات مجموع المساعدة المقدمة ما يقرب من ٢٨٠ مليون دولار، تتضمن ٦٠ مليون دولار إضافية تعهد بها رئيس الوزراء آبي خلال المناقشة العامة.

يجب ألا تستخدم أبدا الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. تحث اليابان بقوة الحكومة السورية على الامتثال بأمانة وبشكل كامل لبرنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). إن اليابان ستقدم دعما واسع النطاق وأكبر قدر ممكن من التعاون من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا.

لقد حان الوقت المناسب لأن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة السانحة بغية التوصل إلى حل سياسي. ويكتسي الانعقاد الناجح لما يسمى مؤتمر جنيف ٢ أهمية قصوى في ذلك الصدد. وأود أن أؤكد مجددا التزام اليابان بالعمل إلى جانب المجتمع الدولي نحو انتقال سياسي مبكر بقيادة سورية.

وكانت المناسبة الخاصة التي عقدت قبل أسبوعين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فرصة عظيمة لتجديد التزامنا السياسي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولوضع خطة عمل واضحة وذلك لتدمج عضويا العمليات المختلفة ذات الصلة بغية العمل صوب إطار واحد ومجموعة من الأهداف.

وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن الضروري أن يكون الأمن البشري المبدأ التوجيهي لها. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد نقطتين: التغطية الصحية الشاملة والحد من مخاطر الكوارث. أولا، ينبغي أن نهدف إلى تلبية الاحتياجات الصحية والطبية على نطاق أوسع استنادا إلى نهج يركز على الناس يسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستكمال النهج الذي يتركز حول المرض. وتمثل التدابير الموجهة للضعفاء والنساء على وجه الخصوص، العناصر الرئيسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وسنسهم في البرامج المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة من خلال نهج متعدد الأطراف.

ثانيا، ينبغي إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذ أن كارثة يمكن أن تقضي على الإنجازات التي حققت بشق الأنفس لسنوات من الجهود الإنمائية في لحظة. ولأننا شهدنا العديد من الكوارث واسعة النطاق، بما في ذلك زلزال شرق اليابان الكبير والتسونامي عام ٢٠١١، نود مشاطرة العالم تجاربنا والدروس المستفادة من تجربتنا، وكذلك مختلف التكنولوجيات والنظم الجديدة للحد من الكوارث. وبأخذ ذلك في الاعتبار، سنستضيف مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في مدينة سينداي، المنطقة المنكوبة من زلزال شرق اليابان الكبير والتسونامي في آذار/مارس عام ٢٠١٥. وأود أن أطلب من جميع الأعضاء هنا تعاونهم فيما يتعلق بذلك المؤتمر.

واتخذت الجمعية العامة القرار ٦٧/٢٣٠ في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بناء على فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري. وكان ذلك حدثا هاما للتصدي للتحديات واسعة النطاق والشاملة، التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها وكرامتها. وإذ تسلم اليابان بأن التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، وهي الركائز الثلاث للأمم المتحدة، أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر، تعتزم اليابان بذل المزيد من الجهود لتعميم مفهوم الأمن البشري، والبناء على الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك المبدأ.

أعلن رئيس الوزراء الياباني شيتزو آبي، خلال المناقشة العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر، نيته لإرساء مجتمع تتألق فيه المرأة. وتشكل المرأة والسلام والأمن أحد الأولويات الثلاث لسياسة الحكومة اليابانية. واليابان مصممة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع المراحل، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام، وكذلك حماية حقوق النساء اللائي يتعرضن للخطر في أوقات النزاع ورفاههن المادي. وفي ذلك الصدد، نواصل أيضا تعزيز دعمنا لأنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

ويواصل التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل أن يكون من أهم المسائل الملحة التي ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها معالجتها. وما فتئت اليابان تضطلع بدور قيادي في تعزيز اعتماد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات موحدة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تشكل مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية والصاروخية تهديدا خطيرا للمنطقة وللمجتمع الدولي بأسره. وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات

الصلة والتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بإيران، تواصل اليابان التعاون مع اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وتعتقد اليابان بقوة أن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمر بالغ الأهمية، إذ يوفر أساسا متينا للأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

وإذ نتطلع بشغف إلى إرساء أعلى المعايير المشتركة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. بذلت اليابان، باعتبارها إحدى الدول السبعة التي شاركت في صوغ معاهدة تجارة الأسلحة، قصارى جهدها لإتمام هذا العمل، الذي توج باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة خلال الدورة السابعة والستين. وتحث اليابان بقوة الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على تلك المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة، حتى يتسنى أن تدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن عجز عن توحيد كلمته والعمل يدا واحدة، قبل اتخاذه مؤخرا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن الحالة الخطيرة في سوريا. وتذكرنا أوجه القصور في مجلس الأمن بأن عملية إصلاح المجلس طال انتظارها وهي إحدى المهام الأكثر إلحاحا التي ينبغي للدول الأعضاء أن توليها الأولوية. واستنادا على ذلك الاعتقاد، اجتمع وزراء خارجية مجموعة الأربعة على هامش افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة. وأكد الوزراء مجددا رؤيتهم المشتركة للإصلاح وشددوا على ضرورة تكثيف الجهود لترجمة التزام القادة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ fبالعمل من أجل الإصلاح المبكر لمجلس الأمن إلى نتائج ملموسة، في موعد أقصاه عام ٢٠١٥،. وفي ذلك السياق، تشيد اليابان بتأكيد السفير آش على المسألة في خطاب تنصيبه. كما ترحب اليابان بالجهود القيمة التي اضطلع بها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير زاهير تانين، وتؤيد اقتراحه المتمثل في وثيقة عمل موجزة.

وفيما يتعلق بمسائل الإدارة والميزانية، ستتعامل الجمعية العامة مع الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فضلا عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبغية كفالة ضوابط الميزانية، ستعمل اليابان بعناية على التحليل والحكم على ملاءمة وقدرة تحمل التكاليف المترتبة على جميع البنود الإضافية المحتملة في الميزانية الحالية، فضلا عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إطار التنقل المقترح والنظام الموحد، لتلك العناصر تأثير كبير على مستقبل المنظمة، وستشارك اليابان بنشاط وإيجابية في المفاوضات ذات الصلة.

تعرب اليابان عن تقديرهاالالتزام الأمين العام على نحو قوي ومستمر بتحسين إدارة الأمانة العامة ومرافق الأمم المتحدة.

وأختتم بياني اليوم بالتأكيد مجددا على اعتزام اليابان العمل عن كثب مع الأمين العام، من أجل ضمان زيادة كفاءة وفعالية الأمم المتحدة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/68/1) ويشهد التقرير – الذي يتناول مجموعة واسعة من المسائل – على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التصدي للعديد من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وفي حين نواصل السعي إلى عزل تلك التحديات عن بعضها البعض بغية إيجاد حلول محددة لها، فإنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أنها مترابطة فيما بينها بطرق مختلفة. وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني

دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أيضا أن أدلي ببعض آراء بلدي بشأن بعض المسائل الرئيسية التي أبرزها تقرير الأمين العام.

مع اقتراب الموعد النهائي لعام ٢٠١٥، فإن ماليزيا لا تزال تواصل العمل – جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي – بهدف تسريع الخطى النهائية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على اتفاق تام مع الأمين العام فيما يتعلق بأن عام ٢٠١٥ ليس خاتمة لسعينا إلى كفالة تحقيق التنمية بصورة متوازنة وشاملة على الصعيد العالمي. وبدلا عن ذلك، سنبدأ فصلا آخر ونحن نواصل جهودنا بناء على النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن سد الثغرات والنقائص في عملنا.

تؤيد ماليزيا تماما موضوع دورة هذا العام ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ لكونه مناسبا وحسن التوقيت على حد سواء. ونحن على ثقة بأن هذا الموضوع سيثير مناقشة جادة بشأن المضي قدما نحو تحقيق التنمية الدولية.

وفي ريو دي جانيرو في العام الماضي، كرر المجتمع الدولي التزامه بتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن اعتماد إطار شامل للعمل. ونظرا إلى أن ما يقرب من بليون شخص لا يزالون يعيشون في الفقر المدقع وبصورة متزايدة، علاوة على التفاوت في دخل الأفراد، فإن من الضروري أن تكون التنمية المستدامة شاملة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات أشد فئات السكان فقرا وضعفا. وقد أيدت جميع الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة وضع خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تبني الدول الأعضاء على ذلك الزخم، إلى جانب إيجاد أفضل إطار ممكن للتنمية بالنسبة لنا جميعا.

وتتابع ماليزيا عن كثب التقدم الذي يحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، على النحو المقرر في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). وإذ نواصل وضع أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. وليس القصد أن تضطلع البلدان النامية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما لو كانت نوعا من الشروط الحصرية، أو مجموعة من الالتزامات الجديدة التي لا تنطبق إلا عليها فحسب. بل ينبغي أن تكون تلك الأهداف قابلة للتطبيق على جميع البلدان على الصعيد العالمي، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو. وبالتالي، فإنه يجب تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في ذات الوقت – المنصوص عليه في مبادئ ريو – بطريقة شاملة أثناء وضع تلك الأهداف. وينبغي أيضا أن نكفل الاتساق بين عملية أهداف التنمية المستدامة وعملية الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يسير وضع واختيار أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تحديد هيكلها، جنبا إلى جنب مع ما تتطلع البلدان النامية إلى تحقيقه، فضلا عن تقديم الدعم من قبل شركائنا في البلدان المتقدمة النمو، عن طريق توفير التكنولوجيا والتمويل للبلدان النامية.

ونود أن نؤكد على ألا تنتقص أهداف التنمية المستدامة بأي حال من الأحوال من قدر المنجزات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن رأينا أنه لا تناقض بين مفهومي أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. فإذا ما وضعت أهداف التنمية المستدامة بشكل صحيح، فإن بوسعها أن تعجّل بمواصلة العمل الذي بدأ في مجال الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تسعى كافة إلى تحقيق مزيد من الشمول الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على تأكيد التكامل والتوازن بين التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعليه، ينبغي أن تكون هناك تنمية موحدة قوامها الإنسان،

وعلى أن تكون التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ منها، فضلا عن السعي إلى صون السلم العالمي.

إن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لا يزدهران إلا في ظل توافر بيئة من السلام والأمن والاستقرار. وللأسف، ما زال المجتمع الدولي يشهد الآثار المدمرة للصراع وعدم الاستقرار على السكان المدنيين في مختلف البلدان، بما في ذلك سورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن نبذل مزيدا من الجهود من أجل التوصل إلى حلول ملموسة لإنهاء الصراعات العنيفة وتهيئة بيئة مناسبة لبناء الدولة وبناء السلام.

وتكرر ماليزيا دعوتها إلى عملية سياسية شاملة بقيادة سورية بغية إيجاد حل للحالة في سوريا. ونعارض في الوقت ذاته اتخاذ إجراءات أحادية الجانب لحل الصراع. بل نؤيد الجهود الدؤوبة المبذولة عبر حوار يتسم بالشفافية والتعاون المشترك. ونشارك المجتمع الدولي إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية دون تحفظ، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها الرامية إلى استكشاف جميع الخيارات الدبلوماسية المؤدية إلى تحقيق السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتعرب ماليزيا عن أسفها لمرور عام آخر دون اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بشعب الأرض الفلسطينية المحتلة. فلا يزال الشعب الفلسطيني يعاني مصادرة أراضيه يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر وعاما بعد عام، لإفساح المجال لإقامة المستوطنات غير الشرعية. ولا يزال الفلسطينيون يرون أسرهم، بمن في ذلك أطفالهم، يشرّدون ويجبرون على ترك ديارهم. ويجب أن تظل محنة الشعب الفلسطيني على رأس أولوياتنا. ويحدونا وطيد الأمل في أن يسفر استئناف المحادثات المباشرة مؤخرا عن إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ونعرب عن تأييدنا القوي لجهود الوساطة الدولية المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم بين الأطراف المتنازعة. وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بتسوية الصراعات بالطرق السلمية، وقد اضطلعت بالفعل بدور قيادي في جهود الوساطة وتسوية الصراعات بالطرق السلمية في منطقتنا.

وفي ذلك الصدد، ترى ماليزيا أن مبدأ الاعتدال يمثل نهجا هاما يمكن تطبيقه في مجال الوساطة. ومن شأن تطبيق مبدأ الاعتدال أن يسهم في تضييق هوة الخلافات وتيسير الحوار وحل النزاعات، فضلا عن المضي نحو تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار. وبوسع الاعتدال أيضا أن يساعد على إنشاء علاقات تتسم بالانسجام عبر الدعوة إلى الاحترام المتبادل والتسامح والتفاهم والحوار والحلول التوفيقية والعدالة. وعليه، فإننا نرى أنه يمكن أن يكون الاعتدال أداة قيّمة في حل الصراعات وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام وترتيبات تقاسم السلطة.

وماليزيا ملتزمة أيضا بالعمل الذي تؤديه لجنة بناء السلام، بوصفها عضوا في لجنتها التنظيمية. ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف تجميع سائر الموارد المتاحة ذات الصلة، من أجل مساعدة البلدان في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، وفي جهود الإنعاش والتعمير وتحقيق التنمية في نهاية المطاف. تحقيقا لتلك الغاية، فإن ماليزيا على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات – عبر برنامج التعاون التقني الماليزي – على سبيل المثال، الذي تمكنا خلاله من تدريب ما يربو على ٤٠٠٠ مشارك من ١٤ بلدا من بلدان مرحلة ما بعد الصراع حتى الآن.

وما زالت ماليزيا تؤيد تعزيز التنمية الاقتصادية والحوكمة السياسية في أفريقيا. ونشيد بالجهود التي تبذلها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وشركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة، في توجيه عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي

في المنطقة. وتواصل ماليزيا المشاركة بنشاط في استكشاف الشراكات المحتملة في المنطقة الأفريقية، عبر منتديات من قبيل حوار لانغكاوي الدولي، والحوار بشأن الشراكة الذكية على الصعيد العالمي. ولماليزيا أيضا علاقات قوية مع القارة الأفريقية في مجالات التجارة والاستثمار وبناء القدرات، وتتطلع إلى زيادة تعزيز تلك العلاقات في السنوات القادمة.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن سلامتنا ورفاهنا الجماعي لا يزالان في خطر بالغ. وأكرر النداء الذي وجهه رئيس وزرائنا هنا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل عالم خال من الأسلحة النووية خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، من المفارقات أن تظل مسألة بارزة وحاسمة الأهمية مثل مسألة نزع السلاح النووي تواجه طريقا مسدودا في المفاوضات الدولية الجارية في مؤتمر نزع السلاح. ويجب وضع حد لهذا الشلل، ونؤكد من جديد المقترحات التي تقدم بها رئيس وزرائنا لأخذ منظورات جديدة بعين الاعتبار في مناقشة موضوع نزع السلاح، بما في ذلك آراء الأكاديميين والمثقفين والمفكرين والمنظمات غير الحكومية.

تعتبر ماليزيا معاهدة تجارة الأسلحة، معلما هاما في الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومكافحته والقضاء عليه. وقع رئيس وزراء ماليزيا على المعاهدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ترسيخا لالتزامنا بالمعايير الدولية الملزمة التي من شأنها الإسهام في الحد من النزاعات المسلحة وإساءة استخدام الأسلحة. كما ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام والتصديق عليها، كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ بسرعة.

ومما يشجع ماليزيا التزام الأمين العام المستمر بضمان قدرة الأمم المتحدة على تحقيق نتائج رغم الموارد الشحيحة. إننا نتفق في الرأي أن الموظفين عناصر ثمينة من شأن تنميتها أن تساعد بالتأكيد في إعداد المنظمة لمواجهة التحديات المتطورة التي نواجهها في هذه الأيام وهذا العصر. إن إدارة مخاطر المؤسسة وتخطيط موارد المؤسسة، المعروف أيضا باسم أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ليست مجرد كلمات أو مختصرات يتعين علينا تذكرها. إنها مشاريع إدارية وتنظيمية هامة، من شأنها تعزيز إدارة وكفاءة المنظمة ككل.

يقر وفد بلدي بأن الموارد البشرية والمالية والمادية المتاحة للمنظمة محدودة بسبب الحالة الاقتصادية العالمية. ونظرا لتلك القيود وتزايد نطاق الولاية المناطة بالأمم المتحدة بصورة مطردة، تستمر الدول الأعضاء في المطالبة بالمزيد من الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا رؤية الانتهاء من المخطط العام لتجديد مباني المقر، في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المتاحة. وذلك أمر مهم، حيث سيعزز المخطط تنسيق أعمال الأمم المتحدة وفعاليتها، من خلال تحديث الاتصالات وتحسين بيئة عمل الموظفين.

وفي الختام، صحيح أن الكثير من الأمور قد تغير منذ نشأة الأمم المتحدة. ورغم التغيرات والمشاكل التي نواجهها، لا تزال ماليزيا تؤمن إيمانا راسخا بالتعددية وتؤيد باستمرار الطابع المحوري للأمم المتحدة، مما أتاح تطور التفاعل القائم على القواعد فيما بين الدول، وبالتالي إرساء نظام دولي مستقر يمكن توقعه. ونأمل مخلصين أن تسمح دورة الجمعية العامة هذه لنا جميعا بالمضي قدما من خلال بذل جهود متضافرة لمعالجة مختلف المشاكل والتحديات التي نواجهها. ويمكن للجمعية أن تعول على التزام ماليزيا الراسخ في ذلك الصدد.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية الأرجنتين شكر الأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/68/1). وأود أن أركز بياني على ثلاث مسائل خصص الأمين العام لها جزءا كبيرا من تقريره وهي:

الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسوريا، والتطورات المحددة المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

إن الأرجنتين تنظر بشكل إيجابي إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتعتبرها أداة لتنظيم وتعزيز السياسات العامة الوطنية التي تحشد الجهود لتحقيق غايات محددة، واضحة وملموسة. وكانت الحكومات الوطنية المحرك الرئيسي لذلك التقدم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبمدخلات من جانب المجتمع الدولي، رغم أنها لم تكن كافية دائما.

والمناقشة الدائرة حاليا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مناسبة من حيث التوقيت، حيث بدأ حوار دولي ومتعدد القطاعات بشأن مختلف الجوانب، سيغذي بلا شك، القرارات التي يتعين اتخاذها في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥. ولكن ينبغي ألا تصرف هذه العملية انتباهنا عن العمل الملح الذي لا يزال يتعين علينا القيام به، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥. إن العديد من البلدان في مسارها لتحقيق هذه الأهداف، ولكن عندما نتحدث عن التنمية وحقوق الإنسان، فإن المهمة لا تنتهي وعلينا الاستمرار في بذل جهودنا مع مرور الوقت.

أظهرت الأرجنتين أنه مع وجود طموح واستراتيجيات واضحة وتنمية شاملة، يمكن أن تصبح التغييرات الكبيرة حقيقة واقعة. إن القضاء على الفقر هو هدف محوري بالنسبة لنا، ويتعين أن يظل كذلك. ولا يمكن أن نقبل أي ذريعة لتجنب اعتماده باعتباره الهدف الرئيسي لعام ٢٠٣٠. إنخفض مستوى الفقر في الأرجنتين بنسبة ٨٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، ويبلغ اليوم نسبة ٥,٤ في المائة. والآن هو الوقت المناسب للقضاء نهائيا على الفقر المدقع. ولن يتسنى ذلك إلا بعكس الاتجاه الحالي صوب زيادة انعدام المساواة في العالم. وتستمر الاختلالات العميقة الحاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهي اختلالات وصفتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأنها فجوات هيكلية مرتبطة بانعدام المساواة.

إننا لا نعتقد أن ثمة نمط وحيد للتنمية، سواء تنميتنا أو تنمية الآخرين. ولا يمكننا أن نتجاهل اختلاف المسؤوليات الملقاة على كاهل مختلف البلدان، من أجل العمل على تحقيق التنمية المستدامة. ينبغي النظر إلى الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل بلد على المستوى العالمي بما يتفق مع مستوى تنميته، وظروفه الخاصة، ومسؤولياته التاريخية المختلفة فيما يخص تدهور البيئة، مما يعني أننا يجب أن نحترم بوضوح مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

ولذلك، يجب أن تعمل كل دولة على حدة بطريقة منتظمة لتعزيز التنمية والبدء بضمان الاتساق بين سياساتها الاقتصادية الكلية وسياساتها المتعلقة بتوفير العمل اللائق والإدماج الاجتماعي. كما تختلف إمكانية وصول البلدان النامية إلى موارد التمويل الحقيقية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد تكون قادرة على الحصول على المزيد من التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، أو تحسين وصولها إلى أسواق التصدير من خلال اتفاقات تم التوصل إليها في جولة بالي، لا سيما فيما يخص المنتجات الزراعية. كما أنها تختلف في قدرتها على تعزيز تنمية الموارد البشرية والتكيف مع تغير المناخ.

وينبغي تقسيم الالتزامات المتعهد بها إلى أهداف وغايات محددة للجميع، وليس فقط بالنسبة للبلدان النامية. إن تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعكس التزام المجتمع الدولي بدعم خطة التنمية، لم يرق إلى مستوى التوقعات، وربما يرجع ذلك، إلى حقيقة أنه لم يحدد بوضوح مع وضع أهداف واضحة ونوعية يتعين بلوغها. وذلك درس يجب ألا يغيب عن أذهاننا، عندما نضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستجيب للتحديات التي علينا مواجهتها. ويتعين أن ندخل في صلب المناقشة، أي كيفية الحفاظ على التقدم المحرز من خلال الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيزه، وكيفية توطيدها وتكملتها بالنظر إلى خطة التنمية المستدامة الجديدة، دون أن ننسى أن المهمة تتمثل في تحقيق النتائج وليس مجرد قياسها كميا؛ إلى جانب كيفية تمويل الخطة الجديدة، والتأكد من تمكن كل دولة بمفردها، مهما كانت حالتها الإنمائية، من الأخذ بزمام الخطة عن طريق اعتماد أهداف واقعية قابلة للتحقيق.

وأما فيما يتعلق بالأزمة السورية، فقد كشف تقرير الأمين العام أوجه القصور في النظام الأمني الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ويعرض مصداقية المنظمة ذاتها للخطر. وعلى وجه التحديد، أخفق مجلس أمن منقسم في التزامه بالامتثال للولاية المناطة به بموجب الميثاق. وأثارت رئيسة الأرجنتين، قبل بضعة أيام، تلك المسألة، ووضعتها في سياق أوسع نطاقا للحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن عن طريق إلغاء حق النقض وقالت:

”عند التعامل مع حل الصراعات وإدارتها، إذا كان لدى أحد طرفي النزاع، أو لدى أحد الأطراف المعنية حق النقض، يصبح ذلك الحق بالضرورة عقبة أمام حل النزاع“ (A/68/PV.7، الصفحة ١٠)

وبذلت المنظمة مؤخرا جهودا هائلة لمواجهة التداعيات الإنسانية للصراع السوري وآثاره على البلدان المجاورة. ولكن من الواضح أنه لن يلبي أي قدر من المساعدة الاحتياجات المتزايدة للشعب السوري ما لم نحقق نتائج تفاوضية فيما يتعلق بالأزمة. ولذلك، فإننا نتفق مع أولئك الذين يعتقدون أن وحدة المجلس الذي تعامل بها مؤخرا مع مسألة الأسلحة الكيميائية وتناوله للحالة الإنسانية قد تشكل الأساس لإيجاد حل سياسي وتفاوضي للأزمة في سوريا، حل يدرك التطلعات المشروعة للشعب السوري ومطالبه ويضع الأساس لسلام دائم من خلال التعجيل بعقد مؤتمر بشأن سوريا لتنفيذ بيان جنيف الصادر في ٣٠ يونيو، ٢٠١٢ (S/2012/523 المرفق).

وبطبيعة الحال، فإن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا يمكن أن تمر دون عقاب. إن المحكمة الجنائية الدولية لديها دور ينبغي أن تضطلع به هناك. يجب أن نؤكد مرة أخرى، كما فعلنا في كثير من الأحيان، أنه يجب وقف توريد الأسلحة إلى طرفي النزاع.

وفي الختام، أود أن أتحدث عن بعض التطورات التي وقعت خلال العام الماضي فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وصوتت الأرجنتين، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، مؤيدة القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، استنادا إلى مشاعر القلق التي سادت داخل المجتمع الدولي من استمرار تدهور الحالة في ذلك البلد والحاجة إلى ضمان حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب، لا سيما في المنطقة الشرقية من البلد.

وأيدت الأرجنتين القرار تأييدا واضحا، ولكن عندما اتخذ القرار، أعرب بلدي عن قلقه حيال تشكيل قوة لواء تدخل، وخاصة قدرتها على استخدام القوة في عمل هجومي، حتى حينما اعتبر هذا الإجراء، المتخذ بموجب الفقرة ٩ من القرار، ذو طابع استثنائي من دون أن يشكل سابقة. ويرى بلدي أن استخدام القوة من شأنه أن يمثل تغيرا مفاهيميا في المفهوم التقليدي لعمليات حفظ السلام.

وفي ذلك الصدد، بما في ذلك في البعد المتعلق بفرض السلام ضمن مفهوم حفظ السلام، حتى حينما تبرره الظروف، كان ينبغي إجراء المزيد من المشاورات الأوسع نطاقا مع جميع البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة، لا مع البلدان المساهمة

بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب. وينبغي القيام بذلك، مع الأخذ في الاعتبار أن ثمة مهام جديدة قد يتعين الاضطلاع بها وأثر مثل هذا القرار الذي قد يترتب على نظام حفظ السلام برمته. ومبادئ الحياد والنزاهة المتأصلة في بعثات حفظ السلام على المحك هنا. ويؤيد بلدي التسوية السلمية للمنازعات بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من الهيئات.

وأود، مرة أخرى، أن أكرر استعداد الأرجنتين للإسهام ومواصلة العمل مع الأمين العام من أجل تحقيق أمم المتحدة تتسم بالمزيد من الكفاءة والتكيف مع الواقع الدولي الجديد.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): قرأنا باهتمام كبير التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/68/1). وجرى تنظيم التقرير، هيكليا، حول الأولويات الرئيسية الثلاث التي حددتها الجمعية العامة في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين. ويقدم التقرير، موضوعيا، معلومات وفيرة تتعلق بما تم إنجازه في الـ ١٢ شهرا قيد الاستعراض. ونحن ممتنون للأمين العام على جميع تلك المعلومات، مما يدل بشكل جيد للغاية على الجهود التي بذلها وموظفوه في أداء المهام الجسيمة والحساسة التي كلفتهم بها الدول الأعضاء.

ونشارك الأمين العام الإعراب عن تعازينا القلبية لأسر موظفي المنظمة الذين فقدوا أرواحهم في خدمة البشرية والمثل العليا والمبادئ النبيلة المنصوص عليها في الميثاق.

وفيما يتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين، يلخص التقرير الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في صون السلام وبنائه، وفي منع نشوب الصراعات، وجهود الوساطة في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم. ونتفق مع الأمين العام على أن منع نشوب النزاعات وبناء السلام والوساطة هي أفضل السبل لمنع حالات النزاع من التردي أو الانزلاق إلى مستنقع لا يمكن التحكم فيه. وفي أفريقيا خاصة، نؤيد الأمين العام في الجهود الرامية إلى حل الأزمات القائمة في قارتنا، ولكن بصفة خاصة في بناء القدرات الأفريقية لحفظ السلام في القارة وعلى المستوى دون الإقليمي.

وتحظى جمهورية أفريقيا الوسطى بأولوية الاهتمام بشأن المسائل السياسية. ويصف التقرير المساعدة المقدمة إلى ٥٥ دولة من الدول الأعضاء في بناء الديمقراطية وإجراء الانتخابات. ونشيد بالأمين العام لتلك المساعدة، لا سيما المقدمة للبلدان الأفريقية. ونظمت الكاميرون، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، الانتخابات البلدية والتشريعية في مناخ اتسم بالسلام والهدوء، الأمر الذي رحب به المراقبون الوطنيون والدوليون، وهو ما يمثل علامة على التقدم الكبير في عمليتنا الانتخابية ونضجها، التي نظمت بصبر وتواصل الحكومة تنقيحها بمساعدة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، يذكر التقرير الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة للإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن تحقيق الرفاه في جميع أنحاء العالم.

كما نتفق مع الأمين العام على أن تغير المناخ مسألة رئيسية في عصرنا وأنه حان أوان العمل. وينبغي أن يدفعنا تكرار الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، وإعصار ساندي باعتباره مثالا ساحقا ومدمرا، إذ ضرب حتى الطابق السفلي في الأمم المتحدة، إلى اتخاذ قرارات جيدة قبل فوات الأوان، وعلى أية حال من الأحوال قبل أن نضطر لدفع ثمن أكبر ماديا وماليا وكذلك من حيث الأرواح البشرية.

ويتثمل إسهام البلدان مثل الكاميرون في إحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي على نحو مستدام في جميع أنحاء العالم، من بين أمور أخرى، في الإدارة البيئية الرشيدة لمنطقة غاباتنا البالغة مساحتها ٢١ مليون هكتار في حوض نهر الكونغو العظيم، وهي ثاني أكبر منطقة غابات بعد الأمازون، فضلا عن كونها مستودعا هائلا لاحتجاز الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري. ومن ثم فهي بمثابة رئة لإمداد العالم بالأوكسجين، وموئل لكل ما هو طبيعي، للنباتات والحيوانات معا، موئل شديد التنوع وشديد الندرة. كما أنها موطن لثراء التنوع البيولوجي الهائل ذي الأغراض والاستخدامات المتعددة. ولكي تصبح كل هذه الثروة ملكا للعالم، فإنه يجب أن تسمح الشراكة بأن يتمتع أولئك الذين يملكون كل هذه الثروات بطريقة شرعية، وأن يحصلوا على أسعار عادلة لها، علاوة على توفير الرقابة عليها وصونها والحفاظ عليها وتجديدها.

وفيما يتعلق بالتنمية في أفريقيا، وهي قطعا أولوية تؤكد عليها الجمعية العامة دائما، فقد أبرز التقرير الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا عبر دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وليس هناك حاجة إلى تكرار القول أن قارتنا قد أعادت التأكيد على مدى السنوات القليلة الماضية على دورها القيادي في تحديد المستقبل والدور الذي تتطلع إلى الاضطلاع به في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة معا في أسرة الأمم وفي جميع أنحاء العالم.

وقد وضعت البرامج والمشاريع لهذا الغرض في القارة، على الصعيدين دون الإقليمي والوطني، مقترنة بتدابير المتابعة، وإنشاء الشراكات، إلى جانب الشراكات الاستراتيجية المعنية بتقديم المساعدة. وقد طلبنا إقامة هذه المشاريع، ونؤيد التدابير المحددة المقترحة في الفقرة ٤٤ من التقرير، التي تنص على إنجاز كل ما من شأنه أن يمكّن من إيلاء الاهتمام الكامل للاحتياجات والأولويات الأفريقية في سياق التفكير في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتمكننا آلية الرصد التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٦٦ من تلخيص تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا. ويتوقع توفير موارد الدعم اللازم في هذا السياق بطبيعة الحال.

وفيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يصف التقرير الإجراءات والتقدم المحرز، بالإضافة إلى الإشارة إلى أوجه القصور والإحباطات في بعض الحالات. وفي مجال واسع ومتنوع كما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان، فإننا بحاجة للتأكيد على ضرورة أن تظهر الدول عزما قويا على المضي قدما في ذلك المجال. والكاميرون ملتزمة التزاما تاما في ذلك المجال، كما يتضح من خلال التقدم الذي أحرزته حكومتنا في الميدان فيما يتعلق بصون الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وفي وضع التشريعات الملائمة للأطفال والنساء، والأسرة والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وعبر المشاركة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وفي عرض التقارير الوطنية في تلك المجالات، وفي إطار متابعتنا للتوصيات المقدمة من الهيئات الوطنية والدولية المختصة.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية، فإن التقرير يوفر معلومات تفصيلية عن مجموع التبرعات المقدمة، فضلا عن الجهات المستفيدة منها. ونشيد بالأمين العام على الجهود المبذولة، ونشجعه على المضي قدما فيما يتعلق بكفالة حسن تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية، فضلا عن تعزيز أمنها وزيادة سرعة تقديمها إلى المحتاجين.

وفيما يتعلق بتعزيز العدالة والقانون الدولي، يشير التقرير إلى عدد من الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن أنشطة محاكم دولية أخرى بعينها. وكان ينبغي أن

يضمّن الأمين العام في تلك الفقرة من التقرير معلومات عن نشر القانون الدولي والتثقيف به في العديد من مناطق العالم.

وبشأن نزع السلاح، يشير الأمين العام، عن حق وفي جملة أمور، إلى القلق الشديد إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. والكاميرون طرف في الحظر المفروض على تلك الأسلحة. ولا يسعنا إلا التأكيد على أنه ينبغي عدم استخدامها. وقد عملنا من أجل اتخاذ قرار في لاهاي مؤخرا بشأن هذه المسألة. ثم شدد مجلس الأمن لاحقا على أهمية تلك الخطوة باتخاذه القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)الذي مهد الطريق لتدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها سوريا. وعلاوة على تدمير تلك الأسلحة، تؤيد الكاميرون المبادرات الروسية – الأمريكية الجارية في البحث عن حل سياسي سلمي للأزمة السورية برمتها. ويواصل بلدنا المحب للسلام العمل من أجل الوصول إلى أفريقيا وعالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وفيما يخص مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، فإن الكاميرون تلاحظ مع التقدير، الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على النحو الوارد في التقرير. وأود التأكيد على أن أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا كانت موضوعا لمؤتمر قمة بلدان غرب أفريقيا الذي عقد في الكاميرون في نيسان/أبريل. وقد مكننا ذلك الاجتماع من اعتماد تدابير بالإجماع تهدف إلى مكافحة تلك الأعمال بقوة. وفي الواقع، فقد أنشئ مركز أقاليمي لتبادل المعلومات في هذا الشأن ومقره في ياوندي. وندعو الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى تقديم المساعدة إلى المركز عند الحاجة. ويمكن للشراكة التي يسعى الأمين العام إلى إنشائها بكل صدق، أن تجد أرضا خصبة للتعاون في ذلك المركز الأقاليمي.

أخيرا، وفيما يتعلق بتعزيز المنظمة، يشدد التقرير على التدابير التي اتخذها الأمين العام من أجل زيادة الفعالية في إدارة الأمم المتحدة. ولسنا بحاجة إلى التأكيد مرة أخرى على أن المنظمة هي الهيئة المنوط بها تنظيم مصالحنا المشتركة، بما في ذلك، السلام والأمن وتحقيق الرفاه للجميع. وهي جميعا عناصر هامة للغاية. وغالبا ما تعمل المنظمة على نحو إداري يتسم بالتكامل عبر أدواتها الرئيسية متمثلة في الإطار الاستراتيجي، والميزانية البرنامجية، وأدوات الرقابة، وأدوات التفتيش والتحقيق والتقييم.

ويقينا فإن موظفي المنظمة هم أهم أصولها على النحو الذي أكده الأمين العام. وقد أخضع استقرار جميع هذه العوامل والقدرة على التنبؤ بها لاختبار قاس خلال السنوات القليلة الماضية، جراء الصعوبات المالية اعلى الصعيد العالمي، والتي لم تنج منها المنظمة نفسها. وقد تعيّن على الأمين العام تحقيق نتائج أكثر باستخدام موارد أقل. وعليه، فإننا نأمل أن تُنفّذ المشاريع من قبيل نظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ذكرها الأمين العام في موعدها، وأن تحقق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين الممارسات واستمرار الثقافة الإدارية، إن كان للمنظمة أن تواصل الاضطلاع بدورها الهام في القرن الحادي والعشرين، بوصفه عصر المعلومات، خاصة وهي تواجه اليوم جهات فاعلة توفر لها جميع أنواع الأدوات في تلك المجالات. وتؤيد الكاميرون الجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بتحديث المنظمة. ونأمل أن تمضي تلك الجهود قدما في تشاور كامل مع جميع الدول الأعضاء، ومع الاستماع بإنصات لها.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن خالص تمنياتي للسفير جون آش على توليه رئاسة الجمعية العامة، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل له في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة بتلك الصفة. وأتطلع قُدُماً إلى الاحتفال بنجاحه، والذي سيكون حقاً نصراً مشتركاً لنا جميعاً.

أود أيضاً أن أسجل في المحضر خالص شكرنا وتمنياتنا للأمين العام بان كي – مون على قيادته النشطة والناجحة لمنظمتنا المعقدة.

تمثل منظمتنا روح الضمير الإنساني، ونصبا تذكاريا للتصميم الموحد لجعل عالمنا مكاناً أفضل من خلال جميع الوسائل والمعايير، ووسيلة لترجمة تصميمنا الجماعي إلى حقيقة من أجل تحقيق تلك الغاية. إن الأمين العام يرمز إلى قمة النزاهة، والتفاني، والكفاءة، والحكم، والتنسيق والقيادة الشاملتين في أداء عمل المنظمة. وانطلاقاً من ذلك، يرحب وفدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/68/1، كونه وفر فرصة رائعة أفضت إلى تحقيق تقدم في المنظمة في السنة الماضية في جميع مجالات عملها الجوهرية.

إن التحليل الشامل الذي قدمه الأمين العام يبين السياق المعقد لاحتياجات السلم والأمن والتنمية، والفجوات القائمة في الموارد وغير ذلك من معايير السلم في العالم المعاصر، والنتائج المستخلصة منها هامة ومُلحة، بالاقتران مع الإجراءات التي يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذها خلال العام المقبل وما بعده. وبشكل عام، أبرز الأمين العام القضايا العالمية الرئيسية، وطرح مقترحات متبصرة، ووفر أساسا جيداً لمداولات حكومية دولية بناءة في المستقبل. ويشيد وفدي بالتقرير على التفاصيل الواضحة بشأن القلق الشديد إزاء قضايا التنمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، والكيفية التي يمكن بها لأشد البلدان احتياجاً وضعفاً أن تنضم إلينا في جهودنا الإنمائية في المستقبل.

إن نيبال إذ تؤمن إيمانا راسخا بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، وتؤمن بمركزية المنظمة في جميع المسائل المتعددة الأطراف، تعلق أهمية كبيرة على كل جانب من جوانب عمل المنظمة وتأخذ على محمل الجد كل نقطة وردت في تقرير الأمين العام. وإذا ما نظرنا إلى ما بوسع المنظمة أن تحققه بصورة مباشرة بوصفها عنصراً حفازاً في السلم والأمن والتنمية والعدالة في جميع أرجاء العالم، لأصبح لدينا إيمان مؤداه أنه ما من بديل عن الأمم المتحدة إلا بضمان وجود منظمة أقوى ومُصلحة بدرجة أكبر، لذلك سوف يعمل بلدي بصورة وثيقة مع الجميع في المستقبل.

لا تزال نيبال تساهم في عمل المنظمة بصفات مختلفة وأهمها جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك مساهمتها في البعثات العصيبة جداً والاستجابة في غضون فترة إشعار قصيرة جداً. وأؤكد للأمين العام مواصلة التزام نيبال بالمشاركة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن قضايا النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ والجبال، والأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، وتنمية أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية، والسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، والعدالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والتعاون الدولي لتخليص العالم من سباق التسلح وأسلحة الدمار الشامل، والمخدرات والإرهاب، وكلها أمور عزيزة على قلوبنا. وتؤيد نيبال الجهود الكبيرة التي تُبذل لمعالجة شواغل وتطلعات البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

بغض النظر عن الكيفية التي يمكننا بها المضي قدماً، ندرك أن علينا أن نتناول في المستقبل المسائل الحيوية المتمثلة في تطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات من حيث المعدات والبرامج، وحشد الموارد، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والزراعة المستدامة، والسياحة، والهجرة الدولية والتنمية، كلها مسائل يجب أن نوليها أولوية.

إن الأهداف الإنمائية للتنمية ما انفكت أكبر حافز ناجح على التنمية في تاريخ الأمم المتحدة. وقد قرّب ذلك الحافز

الأمم المتحدة إلى الشعوب في بلدان الجنوب. واتفق قادتنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على البناء على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية ووضع أهداف مستدامة قابلة للتطبيق عالمياً من أجل المستقبل.

إننا إذ نشرع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فقد حان الوقت الآن للتمسك بذلك التصميم الشديد وعدم خذلان أفقر بليون شخص يعيشون في فقر مدقع تحت أي ذريعة إنمائية أخرى، ولكي نضع الإنسانية في قلب التنمية. وتطبيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يرتقي إلى مستوى التحدي المتمثل في تيسير التغيرات التحويلية التي يحتاج إليها العالم.

بينما يفهم وفدي جيداً ضيق الوقت المتاح لدينا وللمنظمة، أرى من المهم أن أطلق كلمة تحذير فيما يتعلق باستغلال الوقت بين الآن وعام ٢٠١٥.

لخّص الأمين العام خطة لعقد أحداث كبيرة ستعقد في السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بوصف ذلك جزءاً من تطبيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم إمعان النظر في كيفية علاقة ذلك التخطيط بالأنشطة اللازمة والهامة على الصعيد الوطني. وتَبقى لدينا أقل من ١٠٠ أسبوع لكي نتداول جميع جوانب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتفق على إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وإذا ما استثنينا عُطل نهاية الأسبوع والعطل الرسمية فإن تلك الفترة ستنقص بمقدار الثلث، بينما ينبغي العمل على المهمة طوال الوقت. بالنظر إلى أهميتها وإلحاحيتها في الأجل الطويل ستكون إحدى المسؤوليات المتعددة بالنسبة للناس الذين يفترض أن يعملوا على الاضطلاع بها.

إن الخطر الناجم عن ذلك يصل إلى ثلاثة مستويات. وقد لا تكون الممارسة مبينة بصورة ملائمة على موافقة الجميع؛ وقد تكون الخطة غير قادرة على شمول جميع الذين يجب أن تشملهم أو تتفاداهم؛ والجوانب المحددة لنتيجة الممارسة بأكملها قد لا تنسجم مع بعض الاحتياجات في الميدان. والأهم من ذلك، ربما لا يكون هناك وصال بين الممارسات على الصعيد العالمي وتلك التي تتم على الصعيد الوطني. ولدينا أمثلة عديدة على الاتفاق على برامج العمل المحكومة بإطار زمني، على سبيل المثال خمس أو عشر سنوات، وقضاء النصف الأول من تلك الفترة في معرفة كيفية دمجها جميعاً في مخطط وطني للمسائل من أجل التنفيذ والمتابعة.

وأي تكرار لنفس التجربة في حالة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون في منتهى سوء الطالع. ومن المهم للجهود الموازية أن ترمي إلى إشراك الآليات وجميع أصحاب المصالح على الصعيد الوطني منذ المراحل الأولى للتخطيط في تشكيل حس بالمشاركة، والشراكة، والملكية، والارتباط والالتزام، وهي كلها عناصر جوهرية لضمان تحقيق النتائج المرجوة بصورة كاملة وأن يتم تحقيقها معاً.

لذلك أرجو من رئاسة الجمعية العامة والأمين العام تحديد موعد لاجتماعات وأنشطة تتم بصورة متروية وحصيفة، لكي تكفل العدالة والتوازن بين القضايا والبلدان، وفي المواضيع والمناطق كافة. ذلك سوف يساعد على ضمان توافق جميع الجهود على الصعيدين الوطني والدولي منذ المراحل الأولى للتخطيط بالاقتران مع تصميم آليات تمويل وآليات أخرى، ليتسنى لنا أن نفي بما قد نتفق عليه وتقييم النتائج فيما بعد.

بهذا النداء الحار، أكرر إعجاب وفدي بالقيادة المتفانية والدينامية للأمين العام، وخاصة بما لديه من آمال شخصية وتَطَلُّعية من أجل النهوض بالمسحوقين والمحتاجين، ونثق ثقة كاملة بعمله في المستقبل. تتوق نيبال إلى العمل مع جميع الأعضاء حتى تصمد المنظمة أمام التحدي الذي يشكله عالمنا في القرن الحادي والعشرين.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالأمين العام على تقديم تقرير شامل جداً ومضموني عن أعمال المنظمة (A/68/1). ونعرف جميعاً أن الأمين العام عمل بكد في العام الماضي لتعزيز السلم والأمن في جميع أرجاء العالم، ورسم خطتنا الإنمائية لعام ٢٠١٥ لمناصرة قضية التعليم للجميع، وتعبئة المجتمع الدولي للتصدي لتحديات تغير المناخ وحشد الدعم من أجل توفير الطاقة المستدامة للجميع.

وبدعم الدول الأعضاء، أحرز الأمين العام والمنظمة التي يتولى المسؤولية عنها، تقدما مثيرا للإعجاب. وما هو أكثر من ذلك، أننا جميعا نبدو، بسبب الحكمة الجماعية التي نتحلى بها، وكأننا نمضي في الطريق الصحيح.

وفي العام الماضي، حظينا بشرف استقبال الأمين العام في باكستان، حيث عقد حوارا معمقا مع قيادتنا وركز على مسائل التعليم والطاقة ومواجهة الكوارث والتأهب لها ومكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وكانت زيارته لباكستان هامة لأنه احتفل مع شعب باكستان بيوم استقلالنا.

وإذا نظرنا إلى حالة العالم، نرى خمسة اتجاهات عامة. أولا، لا يزال العام لم يتعاف بشكل كامل من الأزمة المالية الدولية، وذلك يحدث تأثيرا مباشرا على خطة الأمم المتحدة للتنمية. ثانيا، لا تزال ضعيفة خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان النامية. فهي تتطلب قدرة الأمم المتحدة على تنظيم الاجتماعات وتقديم الدعم. ثالثا، أصبح تغير المناخ تحديا خطيرا لنظم عالمنا الإيكولوجية المتزايدة الهشاشة. رابعا، تحتدم النزاعات في جميع أرجاء العالم، ومعظمها لا يمكن تسويته بدون وساطة الأمم المتحدة وتدخلها. وأخيرا وليس آخرا، يؤدي الإرهاب وأشكال التهديدات الأخرى غير المتناظرة إلى زعزعة استقرار المجتمعات وهي تثير دينا ضد دين ودولة ضد دولة وحضارة ضد حضارة.

وليس الأمر برمته كالحا وكئيبا. فهناك العديد من الاتجاهات الايجابية. وأحرزت الأهداف الإنمائية للألفية تقدما، بالرغم من انه يتعين علينا أن نقطع شوطا لبلوغها بنسبة ١٠٠ في المائة وذلك هو العمل الذي يتعين أن نقوم به. فالأمم المتحدة تعد الآن لتطوير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولتنفيذ إطار للتنمية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة كلية ومتماسكة.

ولا بد أن تحدد أهداف التنمية المستدامة غاية القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، يتعين أن نجد توازنا بين الاقتصاد والإيكولوجيا، وعلينا أن نضمن بلوغ البلدان النامية مستويات أعلى للنمو الاقتصادي والتنمية. وستتعثر جهودنا إذا لم نضع استراتيجية لتمويل التنمية. ونحن بحاجة إلى وسائل تقليدية وابتكاريه على السواء لسد فجوات الموارد من أجل تحقيق أهدافنا الطموحة في التنمية المستدامة. فلنسع سعيا جادا لنكلل بالنجاح في تحقيق جميع هذه الأهداف.

وتهمين على جدول أعمال مجلس الأمن المسائل الأفريقية. وما فتئ مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية تكلل بالنجاح في الماضي القريب في تسوية بعض أشد المسائل استعصاء في شرق أفريقيا ووسطها وغربها.

ولا تزال تحديات مضنية ماثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وفي ذلك الصدد، نشيد بقيادة الأمين العام في صياغة اتفاق الإطار الشامل، بمساعدة بلدان منطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بغية تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك عمل قيد الانجاز.

كما نؤيد جهود الأمين العام للسعي لوضع استراتيجية لمعالجة المشاكل المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وندرة الموارد والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لتأمين مراقبة الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها. ونأمل أن يؤدي توافق الآراء الذي توصل إليه القرار إلى اتفاقات في مؤتمر ”جنيف ٢“ لكي يتسنى لسوريا المضي قدما نحو تحقيق المصالحة وعملية انتقال مقبولة للشعب السوري.

ويحدونا الأمل في أن تكتسي العملية المستأنفة للسلام في الشرق الأوسط وان تؤدي إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة وإنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.

ونحن، من جانبنا، نؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى صياغة خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واتخذت حكومتنا الجديدة خطوات للإسراع بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بتركيز شديد على تنشيط الاقتصاد والاستثمار وتعزيز التجارة والطاقة والتعليم والصحة والوقاية من الكوارث. ونعمل بطريقة استباقية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. واجتمع رئيس الوزراء نواز شريف مع مانموهان سينغ على هامش الجمعية العامة في الشهر الماضي وأبديا رغبة جدية في تسوية جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك مسألة جامو وكشمير.

وتؤيد باكستان جهود أفغانستان لبدء عملية للسلام والمضي قدما نحو تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار. وعلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة لأفغانستان إذ تقوم بالتفاوض على عمليات الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي. وفي غضون ذلك، على الأمم المتحدة تطوير وتعزيز استراتيجيتها لإعادة أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني لا يزالون يعيشون في باكستان إلى وطنهم.

وأعرب الأمين العام عن خيبة الأمل حيال عدم إحراز تقدم يذكر بشأن جدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار. وأقول إنه قد أحرز بعض التقدم. فقد اعتمدت اتفاقية تجارة الأسلحة العام الماضي. وتجري عملية مؤتمر قمة الأمن النووي بخطى حثيثة. وعقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمرا ناجحا للأمن النووي في وقت سابق هذا العام، واستضافت الجمعية العامة الشهر الماضي المؤتمر الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي.

ونعتقد أن حالة الجمود في جدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار يمكن الخروج منها إذا عالجنا أربع مسائل أساسية وهي – نزع السلاح ومعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية – ومتابعتها بشكل متزامن بدون إنشاء تسلس هرمي. وبالمثل، ينبغي إزالة الحواجز من أمام الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي أن نتمسك بالمبدأ الأساسي لتوفير الأمن للجميع، وبعدم الانتقائية وعدم التمييز.

إن قرارنا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تحدده مصالحنا الأمنية الوطنية والهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا. وندعو إلى إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس مؤلف من ضبط النفس في المجال النووي ومجال القذائف والتوازن في مجال الأسلحة التقليدية وتسوية النزاعات. وباكستان مؤهلة تأهيلا كاملا لحيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ولكلي تصبح عضوا في نظم مراقبة الصادرات، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية.

ويتعين السير في إصلاح مجلس الأمن بحرص ومهارة. فهذه عملية بالغة الأهمية. ولا يمكن أن تحقق نتائج من خلال طرق مختصرة أو خطوات ومناورات إجرائية. ويجب اتخاذ قرارات في هذا الصدد تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وينبغي أن يكون الإصلاح بمثابة بوتقة لتطلعات ومصالح الجميع وأن يكون معبرا عنها، لا عن طموحات القلة. وإصلاح المجلس ينبغي أن يجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وإنصافا وأن يجعل عمله أكثر فعالية وشفافية وقابلية للمساءلة.

وكما قال رئيس وزراء باكستان أمام الجمعية في الشهر الماضي (أنظر A/68/PV15)، ينبغي لنا أن نخطط لمستقبل دينامي لا أن نرسخ أنماطا وامتيازات تاريخية عفا عليها الزمن. ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء توصي بمثل هذا الحل الوسيط المستدام. وينبغي ألا ننسى أننا نتحمل مسؤولية جماعية عن تنشيط الجمعية حتى تتمكن من أداء دورها المُستحق من أجل السلام والاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. فهذا عصر جديد. دعونا لا نرجع إلى الوراء، ولكن لننظر إلى الأمام.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، كما أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الذي يغطي الأنشطة المختلفة للمنظمة (A/68/1).

تعد المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية في جميع الدول النامية. ولا تعتبر مجرد مصدر دعم هام. ورغم إقرارنا بأهمية مصادر تمويل التنمية الأخرى، التي تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنها لا تعد بديلا لها. لذا، فإننا نعبر عن قلقنا لما أشار إليه تقرير الأمين العام بشأن انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١. ونأمل أن تفي الدول المتقدمة بالتزاماتها على ذلك الصعيد.

لم يأخذ تقرير الأمين العام بالاعتبار مشاغل الدول النامية، وفي مقدمتها الالتزام بمبادئ التعاون القائمة والوفاء بالالتزامات والتعهدات السابقة، لا سيما تلك المرتبطة بوسائل التنفيذ والمتمثلة في قيام الدول المتقدمة بتوفير التمويل والنهوض بالقدرات ونقل التكنولوجيا للدول النامية، في إطار الجهد الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، ذلك لما تتحمله تلك الدول من مسؤولية تاريخية في الإضرار بالبيئة والمناخ نتيجة لعملية التنمية بها وبما لها من قدرات مالية وتكنولوجية، وفقا للمبدأ السابع من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ حول المسؤوليات المشتركة مع تباين الأعباء.

وإننا نتطلع إلى استمرار الأمم المتحدة في توجيه اهتمامها الرئيسي نحو مساعدة الدول الأفريقية في معالجة احتياجاتها التنموية. وندعو إلى توفير التمويل اللازم لبرامج بناء السلام من خلال تعميق التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وزيادة الموارد المتاحة لصندوق بناء السلام.

ويؤكد تجدد حدوث الاضطرابات السياسية في كل من غينيا - بيساو وأفريقيا الوسطى خلال العام الماضي ضرورة التعامل مع منظومة بناء السلام، وفقا لمنظور شامل يراعي خصائص كل دولة وعدم تعميم نموذج موحد لبناء السلام على جميع الدول؛ فضلا عن أهمية البناء على الدروس المستفادة من تجارب بناء السلام في الدول الست المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، بما فيها غينيا - بيساو وأفريقيا الوسطى.

إن مصر تثمن وتدعم دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق المنظمة ودورها في مساندة جهود التحول الديمقراطي في بلدان عديدة منها مصر وفقا للأولويات الوطنية ذات الصلة. ولكننا نعرب عن القلق إزاء تناول التطورات في مصر في سياق القسم الخاص بحفظ السلم والأمن الدوليين في التقرير؛ إذ أن الوضع في مصر يعد شأنا داخليا لا يهدد السلم والأمن الدوليين. وهو ما أشار إليه الأمين العام حينما قال إن المشكلة تعد شأنا مصريا وإن الشعب المصري له الحق والمسؤولية لحلها بنفسه من أجل مستقبل أفضل.

ويهمني في ذلك الصدد أن أؤكد أن الحكومة المصرية ملتزمة بتنفيذ خارطة الطريق التي أعلنت عنها وفقا لسقف زمني محدد للانتهاء من المرحلة الانتقالية الحالية من خلال عقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعد أقصاه أيار/مايو ٢٠١٤ دون إقصاء لأي طرف أو فصيل سياسي طالما التزم بنبذ

العنف والإرهاب وأن مصر تعتز بسيادة القانون وتدعمها، كما تدعم المبادئ التي تتأسس عليها، خاصة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والمساواة والعدالة للجميع.

وفي ما يتعلق بتعزيز العدالة والقانون الدولي، فإن مصر ترحب بدور الأمم المتحدة المهم في إعلاء الشرعية الدولية وتعزيز الامتثال لأحكام القانون الدولي وتشجيع جميع الدول على تسوية النزاعات سلميا عبر اللجوء إلى الآليات المنشأة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك محكمة العدل الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالإضافة إلى التحكيم الدولي.

تؤكد مصر أهمية الإعداد الجيد للقمة الدولية الإنسانية، وما يتطلبه ذلك من اتفاق على مختلف الترتيبات الإجرائية وجدول أعمالها الذي يجب أن يركز على بناء القدرات الوطنية للدول النامية لمواجهة الأزمات الإنسانية، بما في ذلك التحضير المسبق والتجهيز لتفادي وقوع تلك الأزمات ومواجهتها عند حدوثها وما يرتبط بذلك من تحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية من خلال بناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية.

رغم تناول الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١) وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة لمبدأ مسؤولية الحماية، فإن تحديد مفهوم هذا المبدأ ما زال محل تباين في الرؤى بين الدول الأعضاء كونه يثير المخاوف حول احتمال إساءة استخدامه بشكل يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يدعونا جميعا للابتعاد عن تسييس مبدأ مسؤولية الحماية أو اتخاذه ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ترحب مصر بالعرض الذي تضمنه التقرير بشأن التقدم الذي حققته الأمم المتحدة خلال العام الماضي في المجالات الاجتماعية وما تطرق إليه التقرير من إنجازات وخطط مستقبلية في مجالي الشباب والمرأة، وهما من الأولويات الأساسية على جدول أعمال الأمين العام لولايته الثانية. وكنا نأمل أن يتناول التقرير باستفاضة عددا من القضايا الهامة التي شهدت تطورات خلال العام الماضي في هذا المجال مثل مكافحة الاتجار بالبشر والتصدي للعنف ضد المرأة، خاصة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

أتوجه بالشكر للأمين العام على تناول التقرير لتطورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي وعلى جهوده لإنشاء فريق عامل معني بالمواد الانشطارية في إطار دعم مؤتمر نزع السلاح، وليس كبديل عنه، فضلا عن إشارته للأبعاد الإنسانية لنزع السلاح النووي.

أشار الأمين العام إلى عدم عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولكنه لم يطالب بسرعة عقده على غرار تقريره في الدورة الماضية، كما لم يُسم الدولة المسؤولة عن عدم عقده. وأود الإشارة إلى الأهمية الخاصة التي تعلقها مصر على عقد المؤتمر وفقا لنتائج المؤتمر الأخير من مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والتي تضمنت تكليفا واضحا للأمين العام وللدول الثلاث المودع لديها المعاهدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد المؤتمر بالتعاون مع دول المنطقة. كما نؤكد أن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار يظل الأساس الذي تنبني عليه منظومة نزع السلاح النووي على المستوى الدولي.

تتفق مصر مع ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن ضرورة مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وترى أهمية التأكيد على أن تكديس الدول المنتجة للمخزون من أجل تحقيق الربح والتصدير، يشكل المشكلة الرئيسية وراء هذا الانتشار. ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر أهمية تطبيق معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية بشكل متوازن يراعي مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة، ويضمن حق الدول في

الدفاع عن النفس وفي حيازة وتصدير واستيراد السلاح في إطار الضوابط القانونية.

إننا ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز أداء الأمم المتحدة ونرحب بالتقدم الذي تحقق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا لتخطيط الموارد المالية والإدارية بالمنظمة، ونتطلع إلى دراسة تقرير الأمين العام حول اعتماد سياسة التنقل للعاملين في المنظمة، التي ندعم تطبيقها من حيث المبدأ بشرط تخصيص اعتمادات مالية جديدة لتنفيذها، دون أن تتأثر الموارد المالية المخصصة لتمويل أنشطة المنظمة المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية.

وأخيرا، أؤكد استعداد مصر للعمل معكم ومع جميع الوفود من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة خلال هذه الدورة تترك آثارها الفعالة على تحقيق أهدافنا نحو إحلال السلم والعدل والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

طلب أحد الوفود ممارسة حق الرد، هل لي أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم إن كيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على مزاعم الوفد الياباني فيما يخص مسألة حالات الاختطاف والمسألة النووية الكورية.

أولا، أرفض تماما بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زعم الوفد الياباني الذي لا يقبله عقل فيما يتعلق بمسألة حالات الاختطاف. كما أوضحنا في مناسبات عديدة، جرى حل مسألة اختطاف اليابانيين تماما وبصورة نهائية، بفضل جهودنا الصادقة والحقيقية لتنفيذ إعلان بيونغ يانغ الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية واليابان.

إن محاولات الوفد الياباني المستمرة الرامية إلى إثارة قضية الاختطاف التي تم حلها بالفعل، جزء من سياسته العدائية تماما تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي استمرت لمدة نصف قرن، وتهدف إلى إخفاء جرائم اليابانيين اللاإنسانية التي ارتكبوها في الماضي ضد الشعب الكوري. يتعين على اليابان التكفير بصدق عن جرائمها الماضية ضد الإنسانية، كما طالب بذلك المجتمع الدولي بالإجماع، بدلا من إثارة حيلة مسألة الاختطاف، التي سبق حلها بالفعل.

ثانيا، فيما يخص المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ذكرنا بالفعل مرات عدة كيف نشأت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. لقد نشأت بسبب الولايات المتحدة وعدائها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. حيث حددت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كعدو، وتسعى إلى القضاء على نظامنا السياسي.

يمتلك بلدي رادعا نوويا، ليس بسبب طموحاته، ولكن لأنه كان مضطرا لمواجهة هذا التهديد. وقد أفيد سابقا، بأنه في هذه اللحظة بالذات، فإن مجموعة ضاربة تتكون من سفن تابعة للولايات المتحدة، بما في ذلك حاملة الطائرات الكبيرة التي تعمل بالطاقة النووية، يو إس إس جورج واشنطن التي على متنها ما لا يقل عن ١٠٠ قنبلة نووية، والعديد من المدمرات المزودة بالقذائف الموجهة والطرادات والغواصات والسفن الحربية المرافقة تشارك في تدريبات عسكرية.

لذلك السبب، وفي إطار ممارسة حق الرد على ادعاء الوفد الياباني بشأن حالات الاختطاف والمسألة النووية، فإنني أرفض مرة أخرى كل مزاعم اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/68/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.